



وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
Ministry of Development Planning and Statistics

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2014-2013



الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2014-2013



وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
Ministry of Development Planning and Statistics

حقوق النسخ محفوظة لوزارة التخطيط التنموي والإحصاء في دولة قطر

تاريخ النشر 2013

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في دولة قطر

برج الدوحة

صندوق البريد 1855

الدوحة قطر

www.gsdp.gov.qa

يمكن نسخ محتوى هذه النشرة مجاناً لأغراض غير تجارية شريطة الإشارة إلى أصحاب حقوق النشر.

تنويه: إن الآراء الواردة في هذه النشرة تعبر عن التقييم المهني لكادر وزارة التخطيط التنموي والإحصاء. وهي لا تمثل بالضرورة وجهة النظر

الرسمية للوزارة أو لدولة قطر. وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة لتوخي الدقة في جميع البيانات والمعلومات فإن الوزارة لا تتحمل أية

مسؤولية عن الأخطاء في المصادر أو في نقلها. كما ينبغي التنويه إلى أن البيانات الواردة في النشرة تعود إلى ما قبل 13 يونيو 2013.

مقدمة

أعلى من المعدل الذي عرفه في الماضي القريب، إلا أنها لا تتوقع أن يستمر ارتفاعه المتسارع. حيث أنه من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم السنوي في أسعار المستهلك حوالي 3.6% خلال عامي 2013 و 2014. وتجدر الإشارة مجدداً إلى أن المخاطر الرئيسية المرتبطة بالآفاق المستقبلية القصيرة والمتوسطة المدى تأتي من خارج الاقتصاد المحلي، حيث من الممكن أن يؤدي اختلال شحنات الهيدروكربون إلى تقويض المزايا التنافسية لدولة قطر على المدى الطويل في أسواق الغاز. كذلك قد يؤدي الانخفاض في أسعار النفط إلى انحسار في الموارد المالية للموازنة، والذي من الممكن أن يؤثر على الاعتمادات المخصصة للإنفاق العام، غير أن صافي الأصول من شأنه أن يساعد على حماية دولة قطر في حالة حدوث هذه المخاطر.

وعلى المستوى الداخلي، قد ينجم عن أنشطة البناء المكثفة، التي تزيد الطلب على الأرض والموارد الأخرى بشكل كبير، والتي قد تتطلب إعادة تشكيل البنية التحتية القائمة بشكل جذري، مجموعة من التكاليف في أجزاء من أنشطة القطاع غير الهيدروكربوني.

ومن باب رد الفضل لأهله، فإنه لم يكن ممكناً إنجاز هذه النشرة لولا التعاون البناء من أجهزة الدولة الأخرى. ولذلك، أود أن أتوجه بالشكر إلى بنك قطر المركزي، وقطر للبترول، ووزارة المالية، ووزارة الاقتصاد والتجارة، ووزارة البلدية والتخطيط العمراني لاستعدادهم لتبادل المعلومات والاستجابة لطلباتنا في الحصول على البيانات.

الدكتور صالح النائب،

وزير التخطيط التنموي والإحصاء

يونيو 2013

تُقدم نشرة الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2013-2014 توقعات لعامي 2013 و 2014، حيث يؤكد تقييمها ما يلعبه القطاع غير الهيدروكربوني من دور بارز في دفع عجلة النمو الاقتصادي و المتغيرات الأخرى. إذ إن انخفاض العوائد الناتجة عن حقول النفط التي بدأ إنتاجها بالتراجع، و بلوغ ناتج الغاز طاقته الإنتاجية القصوى، سوف يؤدي إلى تراجع تدريجي في مستويات ناتج القطاع الهيدروكربوني، وإلى ارتفاع حصة القطاع غير الهيدروكربوني. ونتيجة لذلك، تتوقع وزارة التخطيط التنموي والإحصاء أن الانتقال من التوسع المحدود لإنتاج النفط والغاز عام 2013 إلى الانخفاض التدريجي عام 2014 سيخفض مستوى النمو من 5.3% إلى 4.5% خلال الأعوام المذكورة.

ومن المتوقع أن يشهد القطاع غير الهيدروكربوني نشاطاً قوياً، سيتجلى في إمكانية أن يتسارع نموه خلال العام 2014. حيث أن برنامج الإنفاق الكبير على البنية التحتية، الذي سيزيد الطلب على الإسمنت والصلب وغيرها من المواد، بالإضافة إلى قطاع الخدمات، سيشكل حافزاً للنشاط الاقتصادي. كما أن من شأن النمو المتواصل للسكان، والذين من المتوقع أن يصل عددهم إلى 2.2 مليون نسمة أو أكثر بنهاية العام 2014، إضافة إلى السياسة المالية التوسعية، كلها عوامل ستدعم النمو من ناحية الطلب.

إن ارتفاع عدد السكان والطلب المتزايد قد دفع بالفعل مستوى التضخم في أسعار المستهلك إلى الأعلى، ففي مايو من العام 2013، ارتفعت الأسعار بنسبة 3.5% خلال 12 شهراً، والذي يعزى إلى حد كبير إلى ارتفاع الأيجارات السكنية. وعلى الرغم من أن وزارة التخطيط التنموي والإحصاء تتوقع أن يظل التضخم

شكر وتقدير

وساهمت إدارة الإحصاءات الاقتصادية والحسابات الوطنية برئاسة عبدالحميد آهن علي آهن بتقديم بيانات والإمداد بالمشورة¹. وساهم في تيسير إعداد هذه النشرة وإصدارها الزملاء في إدارة الخدمات المشتركة برئاسة السيد حمد راشد العذبة، ووحدة العلاقات العامة والاتصالات برئاسة أسماء نصر الله ميرزا. وساعد أسامة المناصير في تصميم الأشكال البيانية. في حين دقق جوناثان أسبن النسخة المعدة للطباعة وصممها. وقام علي برازي بترجمة النص الإنكليزي من هذه النشرة إلى اللغة العربية فيما تولى سليم بيطار التدقيق اللغوي للنسخة العربية.

ترأس فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء الدكتور فرانك هاريغان مدير إدارة التنمية الاقتصادية. وساهم في العمل في الإدارة كل من سيلفي معلوف، ويوجين ماكويد، وحبیب ميلوالا، والدكتور عيسى إبراهيم والدكتور أسامة نجوم. وقدم الدكتور رضا فايز زادة دعماً فنياً وتحليلياً. كما قدم الدعم البحثي والإداري كل من حصّة أحمد العسيري، وموزة الجسمي، وهيا السميطي، وجميلة حمد. وقام علي سليمان بتنسيق إعداد النشرة.

¹ تم إعادة هيكلة الجهاز الحكومي في 26 يونيو 2013 والذي اسفر عن دمج الأمانة العامة للتخطيط التنموي وجهاز قطر للإحصاء فيما يعرف الآن بوزارة التخطيط التنموي والإحصاء. ومع ذلك فإن روابط البيانات والمصادر في هذه النشرة التي تشير إلى مواقع الأمانة العامة للتخطيط التنموي (www.gspd.gov.qa) وجهاز قطر للإحصاء (www.qsa.gov.qa) لا زالت نشطة وفعالة.

المحتويات

مقدمة iii

شكر وتقدير iv

1 نظرة على الآفاق الاقتصادية لدولة قطر

الجزء الأول

5 الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2013-2014

موجز التوقعات 5

الآفاق الاقتصادية 5

توقعات التضخم 9

آفاق الموازنة 11

آفاق ميزان المدفوعات 12

مخاطر التوقع 12

التوقعات التوافقية 13

آفاق الاقتصاد العالمي 16

توقعات أسواق الطاقة والسلع 19

أسواق السلع غير الطاقة 21

الجزء الثاني

23 الأداء الاقتصادي عام 2012

نمو الناتج المحلي الإجمالي 23

الأسعار 27

أسعار الفائدة والائتمان 29

الحسابات المالية 30

التجارة واحتياطيات العملات الأجنبية 32

معدلات التبادل التجاري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي 33

الإطارات

- الإطار 1-1: منهجية التوقع وافترضاته 6
الإطار 1-2: دخل الفرد 6
الإطار 1-3: مستقبل إنتاج النفط 7
الإطار 1-4: إنتاجية العمل، 2006 – 2012 10
الإطار 1-5: ترقية البورصة القطرية إلى "سوق ناشئة" على مؤشر MSCI 12
الإطار 1-6: توقعات التضخم لعامي 2013 و 2014 18
الإطار 1-7: التوقعات التوافقية للنفط والغاز 22
الإطار 1-2: الدخل ومعدلات التبادل التجاري 24
الإطار 2-2: ملخص التطورات النقدية، والمالية والمؤسسية 2012 – 2013 25
الإطار 2-3: مؤشر أسعار المنتج 27

الجداول

- قطر، نظرة على الآفاق الاقتصادية لعامي 2013 و 2014 1
الجدول 1-1: لمحة عن الآفاق الاقتصادية لدولة قطر في عامي 2013 و 2014 5
الجدول 1-2: التوقعات الاقتصادية المختلفة لدولة قطر لعامي 2013 و 2014 ، لغاية 30 مايو 2013 (%) 14
الجدول 1-2: الإيراد والإنفاق الحكومي، المخطط والفعلي للسنتين الماليتين 2011/2012 و 2012/2013 (مليار ريال قطري) 29

الإشكال

- الشكل 1-1: المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (2013 و 2014، %) 7
- الشكل 1-2: المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي (2013 و 2014، نقاط مئوية) 8
- الشكل 1-3: نمو القطاعات الاقتصادية بالأسعار الثابتة 2010 (%) 8
- الشكل 1-4: التضخم الشهري الأساسي و العام (تغير سنوي، %) 9
- الشكل 1-5: التضخم الشهري (تغير سنوي، %) 9
- الشكل 1-6: الميزان المالي لسنة 2014 وفق سيناريوهات مختلفة لأسعار النفط والغاز (% من الناتج المحلي الإجمالي) 13
- الشكل 1-7: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (%) 16
- الشكل 1-8: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحسب المناطق (%) 16
- الشكل 1-9: معدل البطالة في منطقة اليورو (%) 17
- الشكل 1-10: العرض والطلب على النفط الخام والوقود السائل عالمياً (مليون برميل يومياً) 19
- الشكل 1-11: متوسط أسعار التسليم الفوري للنفط الخام (دولار/برميل) 19
- الشكل 1-12: متوسط أسعار النفط الخام (دولار/برميل) 20
- الشكل 1-13: مؤشر أسعار الغاز الطبيعي (100=2005) 20
- الشكل 1-14: نسب أسعار التسليم الفوري: النفط الخام إلى الغاز 21
- الشكل 1-15: أسعار الغاز الطبيعي (دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية) 21
- الشكل 1-16: مؤشر أسعار السلع غير الوقود (100=2005) 21
- الشكل 1-2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي (%) 23
- الشكل 2-1: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي 2012 - 2006 (تغير سنوي، %) 23
- الشكل 2-3: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار) 24
- الشكل 2-4: مساهمة القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نقاط مئوية) 24
- الشكل 2-5: مساهمة قطاعي الهيدروكربون وغير الهيدروكربون في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) 24
- الشكل 2-6: مساهمة قطاعي الهيدروكربون وغير الهيدروكربون في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%) 25
- الشكل 2-7: ناتج قطاع الصناعات التحويلية 25
- الشكل 2-8: ناتج قطاع البناء والتشييد 25
- الشكل 2-9: نمو القطاعات الخدمية الفرعية (%) 26
- الشكل 2-10: مؤشرات المرافق والخدمات والسكان (100=2007) 26
- الشكل 2-11: معدل التضخم السنوي العام والأساسي (%) 27
- الشكل 2-12: معدل التضخم السنوي (%) 27
- الشكل 2-13: التضخم العام الشهري (تغير سنوي، %) 27
- الشكل 2-14: نمو مؤشر أسعار المنتج (%) 28

- الشكل 2-15: مؤشر أسعار أسهم مجلس التعاون الخليجي ومؤشر إس آند بي العالمي (تغير سنوي، %) 28
- الشكل 2-16: مصرف قطر المركزي - مؤشر أسعار العقارات 29
- الشكل 2-17: أسعار الإيجارات العقارية في الدوحة (ريال قطري للمتر المربع شهريا) 29
- الشكل 2-18: إجمالي الائتمان، ونمو اقراض القطاعين العام والخاص (تغير سنوي، %) 30
- الشكل 2-19: نمو ائتمان المصارف التجارية المقدم للقطاع العام (تغير سنوي، %) 30
- الشكل 2-20: نمو ائتمان المصارف التجارية المقدم للقطاع الخاص (تغير سنوي، %) 30
- الشكل 2-21: رصيد المالية العامة 31
- الشكل 2-22: نمو الإنفاق الحكومي (%) 31
- الشكل 2-23: نمو الإيرادات الحكومية (%) 31
- الشكل 2-24: إجمالي الدين الحكومي 32
- الشكل 2-25: إجمالي نمو التجارة (%) 32
- الشكل 2-26: الحساب الجاري 33
- الشكل 2-27: مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي (2007 = 100) 33

نظرة على الآفاق الاقتصادية لدولة قطر

توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

بنسبة 5.3% عام 2013

يتوقع فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5.3% في عام 2013، مرتفعاً بشكل طفيف عن التوقع السابق في النسخة المحدثة من نشرة الآفاق الاقتصادية لدولة قطر الصادرة في ديسمبر 2012.

جاء هذا الارتفاع نتيجة مراجعة التوقعات الخاصة بناتج النفط والغاز. حيث سيزداد إنتاج الغاز المسال، ومن المستبعد أن تحدث التوقفات غير المجدولة (التي أعاققت الإنتاج الهيدروكربوني عام 2012) مرة أخرى. وسوف يطابق أداء قطاع خارج النفط والغاز توقعات سابقة قوية وسيتمتع بمعدل 9.8% مع أداء قوي لجميع مكونات القطاع (الصناعة التحويلية، والبناء، والخدمات).

ويتوقع انكماش منتجات النفط والغاز اللقيمة عام 2014، مع التناقص التدريجي لإنتاج حقول النفط ووصول إنتاج الغاز إلى سقف طاقته الإنتاجية العاملة. وهذا سيخفض النمو الكلي للناتج المحلي الإجمالي والذي قدر بنسبة 4.5%. لكن الاقتصاد خارج النفط والغاز سيواصل نموه السريع. وبينما يشهد قطاع التكرير والبتروكيماويات نمواً ضئيلاً، يواصل إنتاج الإسمنت والمعادن زخمه مستفيداً من الطلب في قطاع البناء الحيوي الذي سيدعم بدوره نمو الصناعة التحويلية. وسيؤدي النمو السريع في عدد السكان ومتطلبات أنشطة المشاريع المتصاعدة إلى تعزيز قطاع الخدمات. أما نمو الدخل الاسمي في فترة التوقع لهذه النشرة فسوف يستقر قريباً من نمو الدخل الحقيقي، إذ يتوقع أن تبقى أسعار النفط

قطر، نظرة على الآفاق الاقتصادية لعامي 2013 و2014

2014	2013	(i) 2013	
4.5	5.3	4.8	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
4.6	8.6	5.3	نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)
3.6	3.6	3.5	تضخم أسعار المستهلك (%)
4.7	8.1	5.4	الفائض المالي (%) من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
21.7	26.5	25.7	فائض الحساب الجاري (%) من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

(i) توقعات النسخة المحدثة من نشرة الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2012-2013، في ديسمبر 2012.
المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

(التي يرتبط بها سعر سلة المنتجات الهيدروكربونية لدولة قطر) مرتفعة لكن يبدو أنها ستخفّض على الأرجح عن المستويات التي وصلت إليها في الآونة الأخيرة.

تراجع نصيب الفرد من الدخل عن الذروة التي حققها في الآونة الأخيرة

على الرغم من أن التوقعات تشير إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فإنه سيترافق مع زيادة عدد السكان المقيمين في قطر. وسيؤدي ازدهار قطاع البنية التحتية إلى نشوء طلب كبير على اليد العاملة. وبما أنه لا يوجد فائض في سوق العمل المحلية عملياً، فسيتم استقدام معظم هؤلاء العمال من الخارج. ويتوقع أن يصل عدد سكان قطر إلى مليوني نسمة بحلول نهاية عام 2013 وإلى 2.2 مليون نسمة أو ربما أكثر في عام 2014. وعندما يكون النمو السكاني أسرع من نمو الدخل ينخفض نصيب الفرد من هذا الدخل (الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على عدد السكان).

فجوات الإنتاجية تشير إلى إمكانية تحقيق النمو في المستقبل

إن إنتاج الفرد العامل في قطاع خارج النفط والغاز في دولة قطر عام 2012 أقل مما كان عليه في عام 2006. وعلى المستوى الكلي، انخفض إنتاج الفرد في هذا القطاع بمعدل سنوي قدره 4%. وبينما أظهرت قطاعات أخرى، كالصناعة التحويلية، تقدماً مطرداً في الإنتاجية، شهدت قطاعات أخرى كثيرة انخفاضاً في الإنتاجية. إن التحولات في هيكل الإنتاج والعمالة باتجاه أنشطة أقل إنتاجية سببت تدني قيمة الإنتاجية الإجمالية. لكن، بالقدر الذي انخفضت فيه ساعات العمل، وتحسنت جودة المنتجات والخدمات القائمة، أو يجري حالياً إنتاج خدمات ومنتجات جديدة، بالتالي، إن مؤشرات الإنتاجية المقاسة بنسبة الناتج إلى عدد العمال قد تخفي التقدم الاقتصادي الحقيقي.

ولكن من حيث القيمة الاسمية، فإن انخفاض الإنتاجية وتراجعها وتدني الأجور في القطاع الخاص خارج النفط والغاز يطرح تساؤلات حول حوافز الاستثمار في الميكنة ورفع مستوى المهارات، وحول تحفيز المواطنين للعمل في القطاع الخاص، وفي نهاية المطاف حول الحجم والتنوع المطلوبين للسكان الوافدين إلى دولة قطر. وهو يشير أيضاً إلى احتمال أن يكون أداء قطر الحالي أقل ما هو

ممکن. وإن سد الفجوة بين ما هو متحقق وما هو ممكن قد يؤدي لتعزيز النمو المستقبلي في الاقتصاد خارج النفط والغاز.

التضخم في أسعار المستهلك يزداد لكنه يبقى معتدلاً

ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 3.5% في مايو 2013 مقارنة مع الشهر نفسه من عام 2012. وأسهمت نهاية انكماش أسعار الإيجارات (بلغ مؤشر أسعار الإيجارات أدنى قيمة له في يونيو 2012) والارتفاع اللاحق في أسعارها في تغذية التضخم العام. وتفسر زيادة الطلب على استئجار العقارات نتيجة زيادة عدد السكان ارتفاع الإيجارات، لاسيما العقارات ذات الأسعار المنخفضة والمتوسطة. ونظراً لأن الإيجارات تشكل أكثر من 30% من مؤشر أسعار المستهلك، فإن تغير أسعار الإيجارات السكنية يؤثر بقوة على قيمة معدل التضخم العام. تتوقع النشرة أن يبلغ تضخم أسعار المستهلكين عام 2013 نسبة 3.6% وسطياً (مقابل 1.9% فقط عام 2012). وتتفق هذه التوقعات مع ارتفاع التضخم نوعاً ما في النصف الثاني من عام 2013، ولكن من المتوقع أيضاً بحلول نهاية عام 2013 أن يتلاشى الاتجاه التضخمي المتسارع الذي تشهده البلاد منذ الربع الثاني من عام 2012. ومع ارتفاع عدد السكان والطلب القوي خارج قطاع النفط والغاز، يتضاءل احتمال حصول اعتدال قريب في معدل التضخم. وسوف يحافظ معدل التضخم العام على استقراره عند 3.6% لعام 2014.

استمرار النتائج المالية القوية

سوف يبقى المركز المالي لدولة قطر قويا، مع وجود فائض يبلغ 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في السنة الميلادية 2013. وعلى الرغم من الزيادات الكبيرة المبرمجة في الإنفاق الجاري والاستثماري على حد سواء، إلا أن ضخامة إيرادات النفط والغاز فضلاً عن تعزيز الإيرادات عبر الضرائب ستوفر فائضاً مالياً مريحاً. ومن المرجح أن تتجاوز الإيرادات المحققة الإيرادات المخططة في الموازنة، لأن هذه الأخيرة تقوم على افتراضات متحفظة لأسعار النفط عند 65 دولاراً للبرميل، وهي أدنى بكثير من أسعار السوق الحالية. وإذا انخفضت المصروفات على المشاريع الرأسمالية عن اعتمادات الموازنة - كما حدث عام 2012 - فإن الفائض قد يتجاوز التوقعات.

أما في عام 2014 فيتوقع أن يضيق الفائض الكلي في أعقاب زيادات كبيرة في الإنفاق الاستثماري من أجل إبقاء المشاريع الرأسمالية في قطر على الطريق الصحيح. وإذا ظهرت بعض العجوزات مجدداً في عام 2013، يمكن توقع حدوث بعض الزيادة أيضاً في عام 2014. وتضع النشرة في اعتبارها زيادات أخرى في الإنفاق الجاري الذي حافظ على اتجاه ارتفاع مطرد في السنوات الأخيرة.

استمرار ارتفاع الفوائض الخارجية رغم الزيادة الكبيرة في المستوردات

سوف تؤدي الزيادة السكانية والطلب الكبير للمشاريع على المعدات الرأسمالية ومواد البناء إلى انتعاش المستوردات عامي 2013 و2014. وعلى الرغم من أن هذا الانتعاش في المستوردات يؤدي إلى تآكل الفائض التجاري وفائض الحساب الجاري، تبقى هذه الفوائض كبيرة بفضل ضخامة إيرادات تصدير النفط والغاز. ومن المتوقع أن يبلغ فائض الحساب الجاري 26.5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عام 2013.

المخاطر الخارجية باقية في الصدارة

تتبع المخاطر الرئيسية لتوقعات هذه النشرة من خارج الاقتصاد المحلي. وإذا أخذت التوترات الجيوسياسية منعطفاً يؤثر على قدرة دولة قطر على تصدير شحنات النفط والغاز عبر مضيق هرمز، فهذا من شأنه أن يضعف ميزتها التنافسية في أسواق الغاز ويقلل الموارد المتاحة للدولة.

تبقى أسعار النفط مصدراً دائماً لعدم اليقين. وإدراكاً منها لذلك، تخطط دولة قطر موازنتها باستخدام توقعات متحفظة لأسعار النفط. وتشير تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء إلى أن ضخامة التزامات الإنفاق المستقبلية سترفع "نقطة التعادل" لأسعار النفط مما يضعف الموارد المالية لدولة قطر. ومع ذلك، فإن ضخامة صافي الأصول وقوة الجدارة الائتمانية سيوفران لدولة قطر دفاعات قوية إذا ساءت التطورات الخارجية.

وأخيراً، يشكل تنفيذ عدد كبير من المشاريع الضخمة في مساحة جغرافية محصورة تحديات كبيرة، وإذا لم تنفذ هذه المشاريع بشكل كفؤ، فإنه سينجم عنها آثار سلبية على الأعمال في القطاعات الاقتصادية الأخرى. وربما يسبب الازدحام، والاختناقات، وتعطل الخدمات واحتمال تصاعد تكاليف المواد صعوبات للشركات ويثبط الاستثمارات الجديدة خلال فترة نشاط البناء المكثف.

الجزء الأول: الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2013-2014

يدعم النمو عريض القاعدة لقطاع غير الهيدروكربون توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي بحدود 5.3% عام 2013: وستشهد قطاعات الخدمات، والصناعة التحويلية والبناء والتشييد نمواً بنسبة 10% أو أكثر. وسيؤدي تسارع الإنفاق الاستثماري، وتوسع الفائض المالي واستمرار تدفق العمال إلى دعم الطلب. وسيرتفع إنتاج قطاع النفط والغاز بنسبة 1.4%. ولكن تحسن أسعار سلة الهيدروكربون في قطر يعني أن القطاع (كما في السنوات السابقة) يساهم في زيادة الدخل الاسمي أكثر من الدخل الحقيقي. وفي عام 2014، يتوقع أن يصل معدل النمو إلى 4.5%. وبينما يستمر قطاع غير النفط والغاز في إظهار حيوية مع توقع انتعاش في قطاع البناء والتشييد، يُرجح أن ينكمش إنتاج حقول النفط مما يضع عبئاً على النمو الكلي.

وسوف يزداد التضخم في أسعار المستهلك عام 2013، مع زيادة ضغط النمو السكاني على إيجارات المساكن، ليبليغ 3.6% وسطياً لهذا العام. ويتوقع حدوث نتيجة مماثلة عام 2014. ويبقى ميزان المدفوعات والفائض المالي في وضع قوي، ولكن "سعر التعادل" للنفط في حسابات الموازنة سيرتفع مع ارتفاع الإنفاق المخطط في الموازنة.

موجز التوقعات

يقدم الجدول 1-1 موجز التوقعات الواردة في نشرة الآفاق الاقتصادية لدولة قطر بشأن خمسة مؤشرات اقتصادية رئيسية لعامي 2013 و2014، ويقارنها مع توقعات إصدار شهر ديسمبر 2012، (إن منهجية التوقع والافتراضات موضحة في الإطار 1-1)

الآفاق الاقتصادية

يتوقع أن ينمو الاقتصاد القطري بنسبة 5.3% عام 2013 (أدنى قليلاً من 6.2% عام 2012) وبنسبة 4.5% عام 2014. ورغم هذا النمو في إجمالي الدخل والناتج، يتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة نمو السكان وانخفاض إنتاجية العمل (إطار 1-1 وإطار 1-4 أدناه).

ويعتبر تراجع إنتاج النفط سبب تباطؤ وتيرة النمو عام 2013 (انظر أدناه).

سيواجه إنتاج الغاز عام 2013 قيوداً على الطاقة الإنتاجية، بينما يحافظ الناتج خارج النفط والغاز على زخم 2012 بشكل عام مع بعض الاختلافات بين القطاعات.

الجدول 1-1: لمحة عن الآفاق الاقتصادية لدولة قطر في عامي 2013 و2014

2014	2013	2013 (أ)	
4.5	5.3	4.8	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
4.6	8.6	5.3	نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)
3.6	3.6	3.5	تضخم أسعار المستهلك (%)
4.7	8.1	5.4	الفائض المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)
21.7	26.5	25.7	فائض الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)

(أ) التوقعات الواردة في الإصدار الأخير من نشرة الآفاق الاقتصادية لدولة قطر، ديسمبر 2012. المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

الإطار 1-1: منهجية التوقع وافترضاته

إلى توقعات صندوق النقد الدولي في نشرته آفاق الاقتصاد العالمي. إن أي تغيير سواء في قيم بيانات الأساس (تقديرات للعام 2012) أو في الافتراضات الخاصة بحركة المتغيرات الرئيسية سوف يؤثر على نتائج توقعات هذه النشرة. وتتناول فقرة "المخاطر" أدناه آثار اختلاف أسعار النفط والغاز ومستويات الاستثمار الحكومي على الآفاق المتوقعة لعامي 2013 و 2014.

افتراضات التوقع

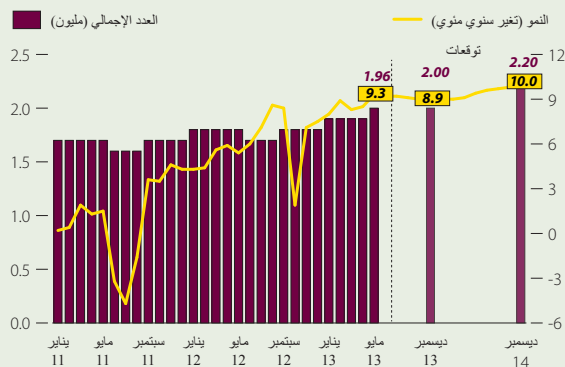
2014	2013	2012 ⁽¹⁾	
دولة قطر			
0.75	0.75	0.75	أسعار فائدة الإيداع ليلة واحدة في مصرف قطر المركزي (%)
3.64	3.64	3.64	سعر صرف الريال القطري مقابل الدولار
245.7	212.5	158.5	إجمالي الإنفاق الحكومي (مليار ريال قطري)
159.9	140.1	116.3	الإنفاق الجاري (مليار ريال قطري)
85.8	72.4	42.1	الإنفاق الاستثماري (مليار ريال قطري)
البيئة الخارجية			
4.0	3.3	3.15	النمو العالمي (%)
0.6	0.5	0.7	سعر فائدة الاقتراض بين المصارف (ليبور) في الولايات المتحدة، لودائع ستة أشهر (%)
103.2	108.5	111.1	سعر تصدير النفط الخام، دولار/برميل
15.2	15.5	16.6	سعر الغاز الطبيعي المسال في اليابان، دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية

(1) تقديرات أولية أو قيم فعلية

جرى استخلاص توقعات نشرة "الآفاق الاقتصادية لدولة قطر" من خلال إطار رقمي متسق داخلياً للاقتصاد القطري يستند إلى المحاسبة الاقتصادية القياسية واختبارات الاتساق. وجرت معايرة وتحديث هذا الإطار بالنتائج الإحصائية النهائية لعام 2012. ويقوم الإطار على نموذج تدفق الأموال في الاقتصاد الذي يكون مجموع مصادر الأموال من مختلف القطاعات الاقتصادية فيه مساوياً لمجموع استخدامات الأموال. تستند التوقعات على افتراضات بشأن حركة أسعار النفط والغاز، وحجم الإنتاج الهيدروكربوني (بما في ذلك المنتجات النهائية المشتقة كالبتروكيماويات والمنتجات المكررة)، ووتيرة نمو الاقتصاد العالمي، ونماذج الإنفاق الحكومي، وسعر صرف الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة المحلية والعالمية. ويبين الجدول أدناه الافتراضات الرئيسية المتبعة في حساب التقديرات. تعتبر هذه الافتراضات أفضل تقييم للمستقبل من قبل وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، وهي تستند إلى طيف واسع من آراء الخبراء من عدد كبير من المصادر. فمثلاً تستند الافتراضات بشأن أسعار الفائدة إلى السياسة المعلنة من مصرف قطر المركزي. وتستند البيانات بشأن نتائج وآفاق الموازنة إلى معلومات من وزارة المالية. وجرى الحصول على بيانات بشأن السنوات التي تلي فترة الموازنة الحالية (السنة المالية 2013-2014) من خلال دراسة الاتجاهات الحالية لإيرادات ونفقات وأموال الحكومة ومعلومات عن مشاريع تمتد أنشطتها إلى المستقبل وتستند الافتراضات بشأن البيئة الخارجية

تشير التقديرات إلى أن تدفق العمالة الأجنبية أدى إلى زيادة عدد السكان إلى 1.96 مليون نسمة حتى نهاية مايو 2013، بزيادة قدرها 9.3% مقارنة بالشهر نفسه عام 2012 (الشكل 2 ضمن الإطار). ويتوقع أن يستمر المنحنى التصاعدي لعدد السكان عام 2014 ليصل إلى حوالي 2.2 مليون بحلول نهاية العام، ويتوقع أن يدخل الجزء الأكبر من الزيادة السكانية قوة العمل، وأن يعمل معظمهم في أنشطة ذات إنتاجية ضعيفة كالبناة.

الشكل 2 ضمن الإطار: عدد السكان الإجمالي



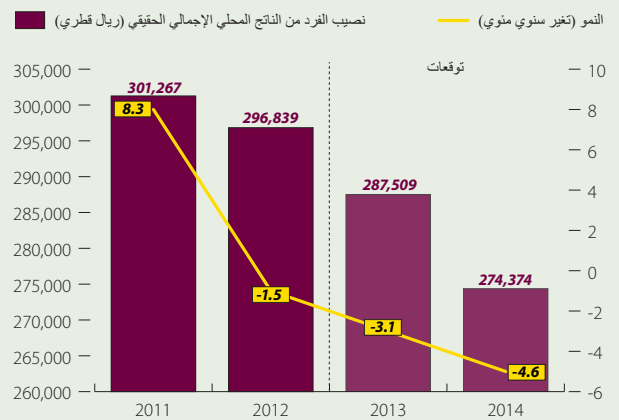
❖ بناء على تقديرات السكان بنهاية العام.
المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى البيانات المنشورة في (<http://www.qsa.gov.qa/ar>).

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

إطار 2-1: دخل الفرد

على الرغم من نمو الدخل على مستوى الاقتصاد ككل في عامي 2013 و 2014، إلا أن الزيادة السكانية السريعة ستعني على الأرجح تراجع دخل الفرد عن الذروة التي حققها عام 2011 (الشكل 1 ضمن الإطار)

الشكل 1 ضمن الإطار: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

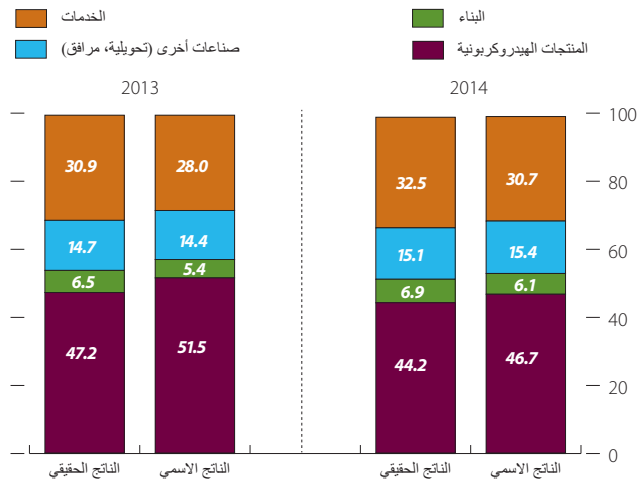


❖ بناء على تقديرات السكان بنهاية العام.

المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى البيانات المنشورة في (<http://www.qsa.gov.qa/ar>).

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 1-1: المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (2013 و2014، %)



المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

ملاحظة: تعزى أخطاء التقريب إلى قطاعات الزراعة والضرائب غير المباشرة والتي لا تظهر في الشكل.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

ومع ذلك، فإن توقعنا لمعدل النمو لعام 2013 في هذا الاصدار من نشرة الآفاق الاقتصادية لدولة قطر هو أعلى بقليل من توقعاتنا في اصدار شهر ديسمبر 2012، وذلك على ضوء مراجعة إيجابية لمستويات ناتج قطاع الهيدروكربون. ويتوقع أن يكون ناتج الغاز عام 2013 أعلى مما توقعناه في إصدار ديسمبر عام 2012، وأن ينخفض إنتاج النفط ببطء أكبر مع استئناف حقول النفط -التي أغلقت للصيانة- انتاجها عام 2012، ومع زيادة إنتاج حقل الشاهين، أكبر حقول النفط في دولة قطر.

في السنوات القليلة الماضية، تغير معدل التبادل التجاري الداخلي (نسبة أسعار الهيدروكربون إلى أسعار غير النفط والغاز) والخارجي (نسبة أسعار الصادرات إلى أسعار المستوردات) بصورة ملحوظة لصالح قطاع النفط والغاز، مما أدى إلى مساهمة تراكمية أكبر لقطاع الهيدروكربون في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وتتأثر المساهمة في نمو الدخل الاسمي إلى حد كبير بالعوامل الخارجية، أي بحركة أسعار النفط والغاز في مختلف الأسواق، بينما تعبر المساهمة في نمو الدخل الحقيقي عن التوسع في إنتاج النفط والغاز وتتأثر إلى حد كبير بقدرات الإنتاج المحلية.

وفي عام 2013، يتوقع مجدداً أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وتؤدي الزيادة المتوقعة في أسعار صادرات النفط والغاز القطرية إضافة إلى زيادة نمو الناتج الكمي إلى رفع توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أعلى من تقديراتنا شهر ديسمبر 2012. أما في عام 2014، فيتوقع أن يتباطأ النمو الاسمي إلى 4.6% بسبب التراجع المتوقع في أسعار النفط والغاز العالمية وتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ستبقى مساهمة قطاع الهيدروكربون في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كبيرة، لكن يتوقع أن تنخفض خلال فترة التوقع من 49.0% عام 2012 إلى 44.2% عام 2014 (الشكل 1-1)، وذلك بسبب تباطؤ معدل نمو القطاع إلى 1.4% في عام 2013 (مقارنة بـ 1.7% في عام 2012) وتقلص الناتج بمقدار 2% عام 2014. ويعكس الانكماش في عام 2014 الانخفاض المستمر في إنتاج النفط مع نزوح حقول النفط (إطار 1-3)، واستقرار مستويات إنتاج الغاز الطبيعي المسال.

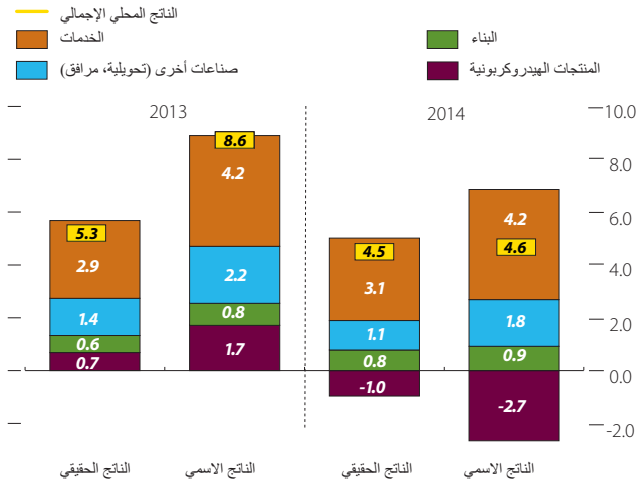
ويتوقع أن تنمو مساهمة قطاع غير الهيدروكربون (الذي يعرف بأنه جميع الأنشطة الاقتصادية غير إنتاج المواد القيمة من النفط والغاز) في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل قوي قدره 9.8% عام

إطار 1-3: مستقبل إنتاج النفط

من المرجح أن يستمر انخفاض إنتاج النفط في المدى القصير. فقد تجاوز عمر الحقول البحرية لدولة قطر، وخاصة الشاهين، الذي يملك أكبر احتياطي وأضخم إنتاج بين الحقول البحرية في قطر، وكذلك الريان والعد الشرقي، 17 عاماً، وكلما تقدم عمرها يتوقع أن ينخفض إنتاجها. وكذلك الحال مع الحقول البرية، التي صار لها في الإنتاج أكثر من 30 عاماً.

لكن حالياً، يجري إيلاء اهتمام فعلي بالاستثمار في تقنيات استخراج "محسنة وإضافية" تؤدي إلى إبطاء معدل الانخفاض. تبدو التقييمات الفنية الأولية واعدة، لاسيما في حقل بو الحنين، ويرجح أن تستأنف الاستثمارات في هذا المجال.

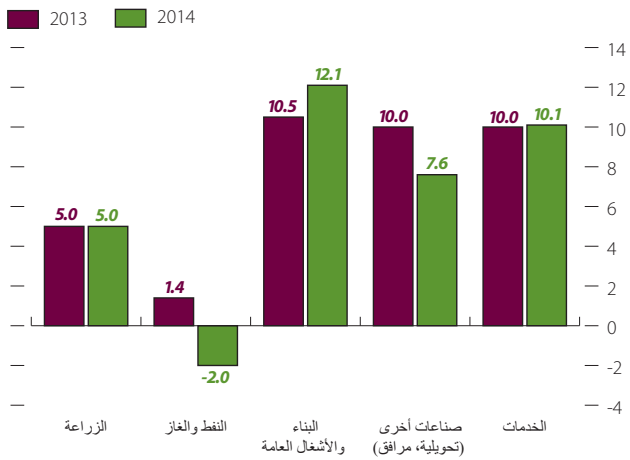
الشكل 2-1: المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي (2013 و2014، نقاط مئوية)



المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء. ملاحظة: تعزى أخطاء التقريب إلى قطاعات الزراعة والضرائب غير المباشرة والتي لا تظهر في الشكل.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 3-1: نمو القطاعات الاقتصادية بالأسعار الثابتة 2010 (%)



المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

2013 و10.3% عام 2014. ويتوقع أن يكون نمو هذا القطاع عريض القاعدة بمساهمة رئيسية من قطاع والخدمات، ومن ثم قطاع الصناعات الأخرى (الشكل 2-1).

وفي قطاع الصناعات الأخرى (الشكل 3-1)، يتوقع أن يبلغ نمو الصناعة التحويلية، الذي يشكل الحجم الأكبر في ناتج قطاع الصناعات الأخرى، بمعدل 10.0% عام 2013. وتساهم البتروكيماويات وأنشطة التكرير بأكثر من 40% من الإنتاج الصناعي، فيما تشكل المعادن والإسمنت معظم الجزء المتبقي. وفي عام 2013، يتوقع أن يؤدي توافر مواد هيدروكربونية إضافية فائضة عن استخدامات أخرى إلى زيادة إنتاج البتروكيماويات والمنتجات المكررة والأسمدة.

ورغم أن نمو هذه المكونات الفرعية الثلاثة يتوقع أن يكون ضئيلاً عام 2014، لا يزال من المتوقع أن ينمو قطاع الصناعة التحويلية ككل بنسبة 7.6% هذا العام. ويساعد التوسع المحتمل في الطاقة الإنتاجية لقطاع المعادن، وكذلك الزيادة الكبيرة في طلب قطاع البناء على منتجات الإسمنت والمعادن الأخرى، في المحافظة على نمو الصناعات التحويلية.

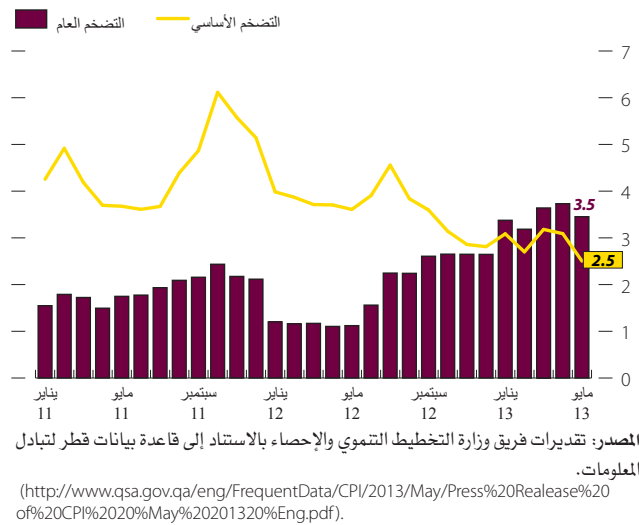
وسوف يكون نشاط البناء أيضاً محركاً مهماً لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد غير الهيدروكربوني، ويتوقع أن ينمو بنسبة 10.5% عام 2013، و12.1% عام 2014. وستنشط في السنوات المقبلة وتيرة برنامج الإنفاق على تنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبيرة في قطر: فالحكومة تعتمد الاستثمار بكثافة في البنية التحتية الأساسية، لاسيما النقل، بما في ذلك الطرق العادية والسريعة والمترو والسكك الحديدية. كما يتطلب بناء مراكز صحية ومرافق تعليمية جديدة إنفاقاً كبيراً أيضاً.

وستدعم النمو أيضاً أنشطة البناء للقطاع الخاص التي تركز على المباني السكنية والتجارية، بما في ذلك مراكز التسوق والفنادق ومساكن العمال الجديدة في جميع أنحاء قطر. وتشير تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء إلى أن إجمالي الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية بين عامي 2013 و2018 سيبلغ 158.9 مليار دولار.

ويتوقع أن ينمو قطاع الخدمات - أكبر مساهم في النمو في عامي 2013 و2014 - بنسبة 10.0% عام 2013 و10.1% عام 2014. وتشير حسابات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في قطر إلى أن عدد السكان قد ينمو من 1.96 مليون نسمة (حالياً بنهاية مايو 2013) إلى حوالي 2.2 مليون بحلول نهاية 2014، وسيخلق

الجزء الأول: الآفاق الاقتصادية 2013 - 2014

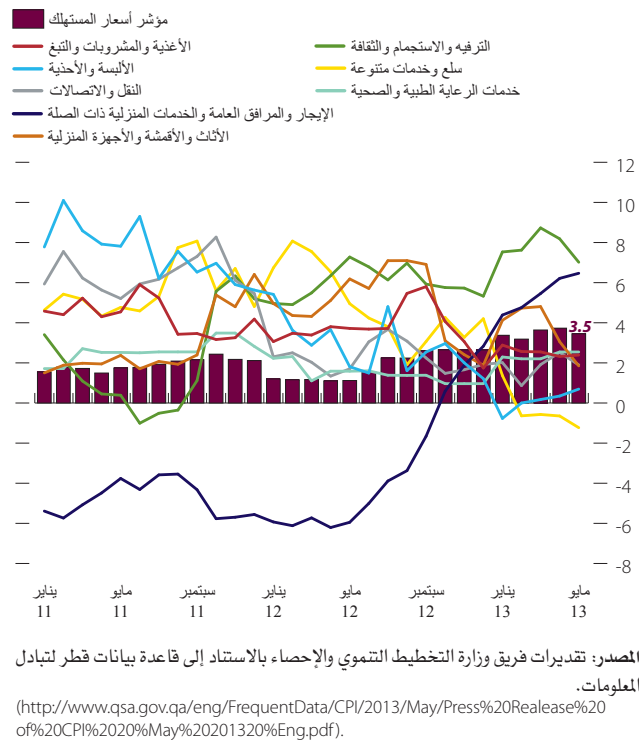
الشكل 1-4: التضخم الشهري الأساسي والعام (تغير سنوي، %)



تاريخ التصفح 13 يونيو 2013.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 1-5: التضخم الشهري (تغير سنوي، %)



تاريخ التصفح 13 يونيو 2013.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الوافدون الجدد المتوقع وصولهم إلى قطر طلباً كبيراً على الخدمات وكذلك على المرافق. ويتوقع أن يتوسع الإنتاج في هذين القطاعين لاستيعاب الطلب الإضافي.

وينتظر أن ينمو قطاع الخدمات المالية بمسار صاعد مستمر مع استمرار تطور التأمين والتمويل الإسلامي وكذلك الفوائد المصرفية من أنشطة الإنشاءات الحيوية. ويتوقع أن ينمو قطاع التجارة والفنادق مع النشاط الكبير في عقد المؤتمرات وزيادة عدد السياح الوافدين من المنطقة. ويرجح أن يشهد قطاع الطيران موجة جديدة من التوسع. وسينشط افتتاح مطار حمد الدولي في وقت لاحق من عام 2013 أيضاً مجموعة من الأنشطة اللوجستية وخدمات الدعم.

وإذا نظرنا أبعد قليلاً، سيزداد أكثر فأكثر اعتماد نمو الاقتصاد خارج النفط والغاز وقدرته التنافسية على المكاسب التي يمكن تحقيقها من الكفاءة والإنتاجية. وتشير الاتجاهات الأخيرة إلى احتمال تحقق أرباح إضافية للنمو، إذا تمكنت قطر من رفع إنتاجيتها في هذا الجزء من الاقتصاد (إطار 1-4).

توقعات التضخم

من المتوقع أن ترتفع أسعار المستهلك عامي 2013 و2014 بوتيرة أسرع من عام 2012، حيث بلغ تضخم مؤشر أسعار المستهلك 1.9% وسطياً. وقد سجل هذا المؤشر في مايو 2013 زيادة بنسبة 3.5% عن الشهر نفسه من السنة السابقة (الشكل 1-4). وبينما ارتفع التضخم المحسوب كتغير سنوي خلال العام الماضي، تشير البيانات الشهرية إلى أن التضخم قد يتوقف عن التزايد. يتوقع فريق الوزارة أن يصل المعدل السنوي للتضخم إلى 3.6% في عام 2013 ويحافظ على هذه القيمة في عام 2014.

إن السبب الرئيسي لهذه الزيادة في التضخم مقارنة بعام 2012 هو ارتفاع مكون تكاليف الإيجار في مؤشر الأسعار الكلي، الذي يشكل 32% من السلة، فضلاً عن ارتفاع مكون الترفيه والاستجمام والثقافة، الذي يشكل 11% من السلة (الشكل 1-5). ويعني انعكاس اتجاه الانخفاض في تكاليف الإيجار أن معدل التضخم الأساسي - الذي يستبعد الإيجارات والمرافق والأغذية - عرضة للانخفاض دون المعدل العام المتوقع (في عام 2013)، للمرة الأولى منذ عام 2008. ومن العوامل التي تساعد على احتواء ضغوط الأسعار المحلية ثبات قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات التجارية

الإطار 1-4: إنتاجية العمل، 2006-2012

في قطاع البناء مبالغاً فيها (بعض العمال المنسويين لهذا القطاع قد يكونون في الواقع يعملون في أنشطة تجارية ذات قيمة مضافة منخفضة)، ولكن بيانات الأمم المتحدة بشأن العمالة والإنتاج في قطاع البناء تظهر أن إنتاجية العمل في قطاع البناء في قطر أقل بكثير من المستويات الإقليمية والعالمية. وإذا أُضيف إلى هذه الصورة الناتج والعمالة في قطاع النفط والغاز (قطاع كثيف رأس المال)، فسوف تتضخم الاختلالات المرصودة.

ومع أنه يجب توخي الحذر عند تفسير قياسات إنتاجية العمل، إذا أظهرت هذه البيانات عدم الكفاءة وأن الاقتصاد غير الهيدروكربوني يعمل عند مستوى أدنى من إمكاناته، فإنها يمكن أن تشير إلى أرباح محتملة يمكن جنيها من الاستثمار في الميكنة وتحسين المهارات في الاقتصاد غير الهيدروكربوني. لكن من غير المرجح أن تُنفذ هذه الاستثمارات بشكل عفوي، وستتطلب تغييرات في الحوافز الخاصة بمختلف أطراف سوق العمل في دولة قطر.

فمن منظور طويل الأجل، يثير انخفاض الإنتاجية (واستمرار انخفاض الأجور) قضايا تخص القدرة التنافسية في المستقبل، وحوافز الاستثمار في المعرفة ورأس المال البشري، وانجذاب المواطنين إلى فرص العمل في القطاع الخاص، وفي الواقع حول حجم ونوعية القوى العاملة الوافدة في قطر.

تحليل البيانات

توصلت مسوحات القوى العاملة القطرية - وآخرها جرى في أبريل 2012 - إلى معلومات مهمة مثل معدلات المشاركة في القوى العاملة بين السكان في سن العمل، وعمر العمالة وخصائصها الجسدية والتعليمية، والأنشطة الرئيسية التي تعمل فيها، وخصائص المهن والمهارات، والأرباح. وشكلت الأسر المعيشية، وضمنها الأسر الجماعية، المصدر الرئيسي لبيانات تلك المسوح. وانسجمت منهجيات المسح مع معايير وتوجيهات منظمة العمل الدولية، مما يساعد على جعلها قابلة للمقارنة عالمياً. وأجريت عمليات حسابية على البيانات المجمعة عبر هذه المسوح للتوصل إلى تقدير قيم إجمالية للاقتصاد بأكمله.

تعطي قسمة القيمة المضافة لنشاط ما (حسب تقديرات الحسابات الوطنية السنوية) على إجمالي العمالة في نفس النشاط (حسب تقديرات مسح القوى العاملة) مقاييس عديدة لإنتاجية العمل حسب النشاط. لكن توجد بالطبع محدودية لمثل هذه المقاييس، فهي مثلاً لا تأخذ في الاعتبار الاختلافات في ساعات العمل. فإذا قلت ساعات العمل مثلاً، وهو نمط لوحظ في العديد من الاقتصادات المتقدمة، يميل المقياس العددي إلى خفض قيمة الإنتاجية. وبالمثل، فإن أخطاء القياس واردة عند تحديد العاملين في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، ولكنها على الأرجح ليست كبيرة لدرجة إحداث تغيير جوهري في النتائج.

انخفضت إنتاجية العمل في اقتصاد خارج النفط والغاز بمعدل سنوي مركب قدره 4% في الفترة 2006-2012. وتعني هذه النتائج أن وسطي عدد ساعات العمل حافظ بدرجة أو بأخرى على استقراره (انظر فقرة تحليل البيانات فيما يلي من هذا الإطار).

وربما تأثر انخفاض إنتاجية العمل بمجموعة من العوامل سيثبت أنها عابرة أو ينعكس اتجاهها في وقت لاحق، مثل اكتناز العمالة أي زيادتها عن الحاجة توقعاً لانتعاش مستقبلي في النشاط الاقتصادي. (يترك الاكتناز تأثيراً على الاقتصاد عندما تكون هناك تكاليف ثابتة عالية للتوظيف ويكون تدريب الموظفين الجدد مكلفاً). وقد تتأثر التغييرات المرصودة أيضاً باختيار الفترة الزمنية التي جرى فيها قياس الإنتاجية.

إن الصورة الإجمالية تخفي بالطبع اختلافات في التجارب القطاعية يظهرها الشكل أدناه حسب القطاع والقطاع الفرعي (أو النشاط) ويعطي عنها صورة أكثر تفصيلاً.

وفي العديد من الأنشطة، كان إنتاج الفرد العامل عام 2012 أقل من إنتاجه قبلها بست سنوات. وشهد قطاع البناء والإنشاءات - أكبر مشغل ليد العاملة في قطر - انخفاض إنتاجية العمل بمقدار 2% سنوياً. وحدث كثير من هذا التراجع في بداية الفترة، ثم حدثت مؤخرًا تطورات سدت جزئياً الفجوة مع مستويات عام 2006. وفي المقابل، تحسنت إنتاجية العمل في الصناعة التحويلية (قطاع كثيف رأس المال للغاية في قطر، تسيطر عليه البتروكيماويات والتكرير) طوال الفترة كلها، بمعدل 4% سنوياً. ومن المستغرب قليلاً أن البيانات تشير إلى تآكل الإنتاجية في قطاع التمويل والأنشطة المرتبطة به.

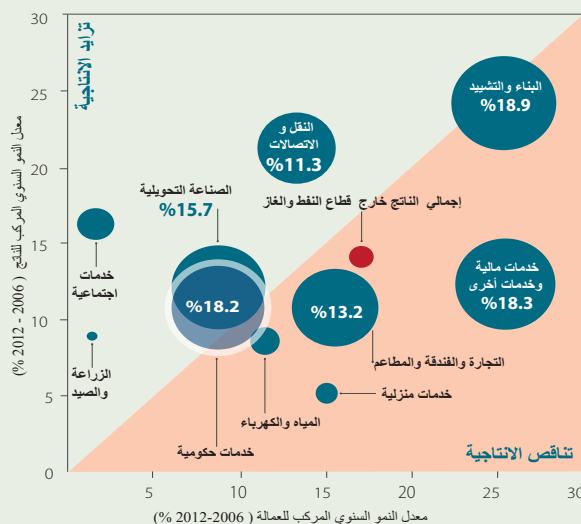
ولكن قياس إنتاجية الخدمات تكتنفه صعوبات. فمع مرور الوقت، قد تتحسن جودة الخدمات، أو قد نشاهد فوائد متاحة لمجموعة متنوعة واسعة

من الخدمات، أو حتى قد يتعدى بيع الخدمات في السوق، وكل ذلك يجعل من الصعب التوصل إلى استنتاجات أكيدة من ذلك القياس البسيط. وبالتالي فإن الانخفاض المسجل في قياس إنتاجية بعض القطاعات الخدمية الفرعية الأكثر تقدماً يمكن أن يخفي المكاسب المتحققة نتيجة تحسين الجودة والتنوع. وبالمثل، علينا أن نفسر المكاسب المسجلة في الخدمات الاجتماعية والحكومية بشيء من الحذر.

إذا استثنينا قطاع النفط والغاز، يعتبر الاقتصاد القطري كثيف العمالة للغاية. ففي عام 2006، أنتج 94.9% من قوة العمل 54.4% من الناتج الإجمالي خارج النفط والغاز، وهي صورة تغيرت قليلاً في السنوات الست الماضية. فمثلاً، يعمل في قطاع البناء 39.7% من قوة العمل ومع ذلك لم تبلغ نسبة مساهمتهم في الناتج الإجمالي خارج النفط والغاز

في عام 2012 سوى 18.9%. في الواقع، ربما تكون تقديرات العمالة

الشكل ضمن الأطار: إنتاجية العمل في قطاع خارج الهيدروكربون حسب الأنشطة، 2006-2012



كل فقاعة تمثل نشاطاً، وتمثل مساحتها النسبية المئوية (مكتوبة ضمن الفقاعة) لمساهمة هذا النشاط في الناتج الإجمالي خارج النفط والغاز. وبالنسبة للمعدلات التراكمية في الفترة 2006-2012، يمثل المحور الرأسي النمو في ناتج القطاع، بينما يمثل المحور الأفقي نمو حجم العمالة. وتشير النتائج التي فوق خط الـ 45 درجة إلى تقدم في إنتاجية العمل في القطاع، وتشير تلك التي تحتها إلى انخفاض في هذه الإنتاجية.

المصدر: مسوحات القوة العاملة وبيانات الحسابات القومية لدولة قطر.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الرئيسية، وتحسن إنتاج المحاصيل الغذائية العالمية نتيجة تحسن ظروف الطقس عن عام 2012.

ومن غير المرجح أن تتراجع الضغوط التضخمية في عام 2014 مع استمرار نمو الطلب في الاقتصاد المحلي. وربما يؤدي استمرار تدفق العمالة الأجنبية لتنفيذ الخطط الاستثمارية للحكومة، فضلاً عن زيادة مشاركة القطاع الخاص في أنشطة البناء، إلى مزيد من ارتفاع أسعار الإيجارات، خصوصاً في المساكن المتاحة لأصحاب "الدخل المتوسط"، حيث يقل العرض.

آفاق الموازنة

أقرت موازنة قطر المعتمدة للسنة المالية الحالية (1 أبريل 2013 - 31 مارس 2014) إنفاقاً قياسياً يزيد بنسبة 17% عن موازنة السنة المالية السابقة (2012-2013). ويحظى الإنفاق الجاري بالجزء الأكبر من هذه الزيادة نتيجة زيادة الأجور والرواتب بنسبة 20%. على الرغم من ارتفاع الإنفاق الاستثماري في الموازنة أيضاً بنسبة 17%.

تضع هذه النشرة تقديراتها للإيرادات والنفقات الحكومية بناء على السنة الميلادية وليس على السنة المالية. وباعتماد هذه الطريقة، يتوقع، عند مقارنة النتائج المتحققة في عام 2012 مع تلك المتوقعة في عام 2013، أن يزيد إجمالي الإنفاق الحكومي لعام 2013 بنسبة 34.1%. ولكن حتى مع هذا الارتفاع الكبير في النفقات، لا يزال متوقفاً تحقيق فائض إجمالي قدره 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013، و4.7% في عام 2014. وسيتم دعم الإيرادات من خلال الدخل المرتفع لقطاع الهيدروكربون واستمرار زيادة الضرائب. ويتوقع أن تبلغ الإيرادات الضريبية 7.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 (بزيادة كبيرة عن عام 2012)، وترتفع إلى 8.3% في عام 2014.

ومن المتوقع أن يبلغ عجز القطاع غير الهيدروكربوني (مجموع الإنفاق ناقصاً الإيرادات من غير الهيدروكربون) 11.0% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013. وسيتم تمويله من إيرادات النفط والغاز. وبهذا المعنى، وعلى الرغم من وجود فائض إجمالي كبير متوقع في الموازنة، يرجح أن تكون السياسة المالية سياسة توسعية. وتهدف الحكومة بحلول عام 2020 إلى تمويل عمليات الموازنة بالكامل من الإيرادات غير الهيدروكربونية.

تفترض هذه التوقعات المالية أن يتحقق قدر كبير من أهداف الإنفاق الحكومي. لكن في السنة المالية (2012-2013) انخفض الإنفاق

الإطار 1-5: ترقية البورصة القطرية إلى "سوق ناشئة" على مؤشر MSCI

أعلنت مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال MSCI في 11 يونيو 2013 أنها ستعيد تصنيف مؤشر البورصة القطرية وترقيتها إلى مستوى "سوق ناشئة".

يأتي هذا القرار إثر المبادرات التي اتخذتها بورصة قطر لتحسين تنظيم السوق وزيادة كفاءة التشغيل والتنظيم، وتطبيق آلية التسليم مقابل الدفع في عام 2011. وربما تأثرت الترقية أيضاً بتحركات الشركات القطرية الكبرى لرفع السقف الحالية للملكية رأس المال الأجنبي.

يدخل التصنيف الجديد حيز التنفيذ في مايو 2014 على أن تمثل قطر 0.45% من وزن مؤشر MSCI للأسواق الناشئة.

ومن ثمرات هذه الترقية أن مستثمرين مؤسسين يديرون محافظ في الأسواق الناشئة سيحاولون الآن زيادة وجودهم في البورصة القطرية. وتشير تقديرات المحللين إلى أن رأس المال الإضافي الذي ستجذبه السوق يتراوح بين 350 مليون دولار إلى 1 مليار دولار، بيد أن هذه التدفقات ستصل تدريجياً كما هو متوقع دون أن تشكل تحديات خطيرة على إدارة السيولة أو تؤثر تأثيراً جوهرياً على نتائج ميزان المدفوعات.

وستعود فرص الاستفادة من رؤوس الأموال المؤسسية الأجنبية بالفائدة على الشركات المدرجة في البورصة والشركات التي تسعى للإدراج لأول مرة. وعلى المدى الأطول، يعزز زيادة نطاق المشاركة الأجنبية في السوق عمق السوق وسيولتها ويدعم تطوير القطاع الخاص.

الاستثماري كثيراً عما كان مقررًا في الموازنة. ويزيد الإنفاق المقرر في موازنة السنة المالية (2012-2013) بنسبة 75% عن الإنفاق الفعلي خلال السنة. وهكذا إذا انخفضت المصروفات مرة أخرى عن مقدارها المقرر في الموازنة، فهذا سيفتح الباب، إذا بقيت البنود الأخرى متوازنة، أمام زيادة الفائض المالي المتوقع.

آفاق ميزان المدفوعات

يتوقع أن ينخفض فائض الحساب الجاري الخارجي عامي 2013 و2014، ولكنه سيبقى ضخماً بحدود 26.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 و 21.7% في عام 2014، مقابل 31.4% في عام 2012. وسيؤدي انخفاض إيرادات صادرات الهيدروكربون إلى جانب الطلب القوي على المستوردات بسبب الاستثمار وزيادة عدد السكان، إلى تضيق هذا الفائض.

وتؤدي هذه التطورات مع تدفقات رأس المال المتوقعة لتمويل الاستثمارات في الخارج إلى انخفاض الفائض الإجمالي إلى 3 مليار دولار في عام 2013 وإلى 0.8 مليار دولار في عام 2014، مقارنة مع 4.7 مليار دولار في عام 2012. ويتوقع أن يبقى إجمالي الاحتياطيات الأجنبية يغطي 5.8 أشهر من المستوردات في عام 2013، وتنخفض تغطيته قليلاً إلى 5.7 أشهر من المستوردات في عام 2014.

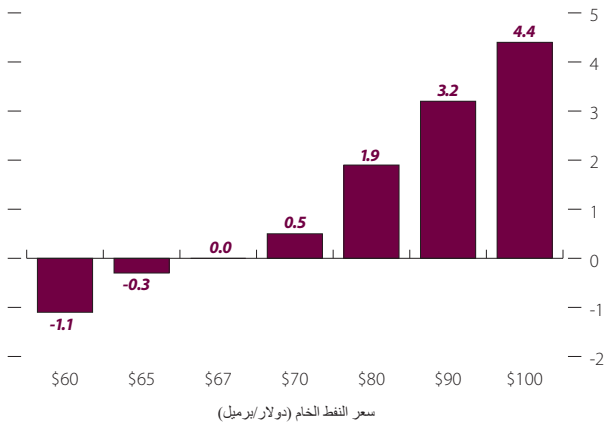
جاءت هذه التقديرات قبل قرار مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال (MSCI) في يونيو الماضي بترقية البورصة القطرية من سوق "مبتدئة" إلى سوق "ناشئة". ولكن نظراً لأن هذا التصنيف الجديد لن يدخل حيز التنفيذ حتى مايو 2014، تبقى المساحة المتاحة لتدفقات أجنبية إضافية في السوق محدودة، مع وجود بعض المستثمرين المؤسسين في البورصة بالفعل. ولا يحتمل أن تؤدي أي تدفقات لرؤوس أموال إضافية من أموال الاستثمار المؤسسي إلى تغيير جوهري في توقعات ميزان المدفوعات (إطار 1-5).

مخاطر التوقع

التوقعات إيجابية عموماً لفترة التوقع، لكنها تتأثر بمخاطر سلبية. ورغم ضعف احتمال تحقق هذه المخاطر إلا أن تحققها يمكن أن يترك آثاراً كبيرة.

إن الاقتصاد القطري سريع التأثر بالتبعات غير المباشرة للاقتصاد العالمي من خلال القنوات التجارية والمالية. ويعتمد ازدهاره بديهياً

الشكل 1-6: الميزان المالي لسنة 2014 وفق سيناريوهات مختلفة لأسعار النفط والغاز (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

على إنتاج الغاز والنفط وصادراتهما . يمكن لأي اختلال في نقل الغاز الطبيعي المسال بسبب إغلاق مؤقت لمضيق هرمز أن يكون له انعكاسات كبيرة على الاقتصاد . ويساعد توافر الموارد المالية الكبيرة دولة قطر على تحمل مثل هذه الأحداث (إذا تحققت)، ولكن التوقف الطويل قد يضعف الميزة التنافسية الراسخة لدولة قطر في أسواق الغاز العالمية .

تعتبر مخاطر انخفاض أسعار الهيدروكربونات سبباً آخر، إنما دائم، للقلق. ويمكن أن تتفاقم الأضرار التي تصيب الميزان المالي نتيجة مزيد من انخفاض أسعار النفط في المستقبل بسبب التزامات الإنفاق الكبيرة التي ستضعف احتياطات قطر المالية .

تشير تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، استناداً إلى توقعات عام 2014، حول ارتفاع الإنفاق بدرجة كبيرة عن مستويات عامي 2012 و2013، إلى أن "نقطة التعادل" لسعر النفط في الميزان المالي القطري في عام 2014 ستبلغ 67 دولاراً للبرميل (الشكل 1-6). ويفترض هذا الحساب أن الأسعار المقبوضة عن شحنات الغاز تتغير بتجانس مع أسعار النفط. وستؤدي زيادة الإنفاق، التي قد تنجم عن ارتفاع تكلفة المشاريع، أيضاً إلى تآكل الفائض المتوقع ورفع نقطة تعادل سعر النفط. ويقدر فريق الوزارة أن زيادة في النفقات الاستثمارية بنسبة 10% عن توقعات خط الأساس يمكن (بافتراض إيرادات معينة) أن تخفّض الفائض المالي بمقدار نقطة مئوية كاملة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014. مع ذلك، وعلى الرغم من احتمال تراجع الفائض المالي بسرعة نتيجة اقتران انخفاض أسعار النفط مع زيادة الإنفاق في الموازنة، يبقى فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات بعيداً عن الخطر.

وينبع الخطر الأخير الذي يجب الانتباه إليه من حجم وتشابك محفظة مشاريع البنية التحتية المخطط لها في قطر، لأنها تشكل تحديات في إدارة الخدمات اللوجستية والتنسيق، وخاصة ضمن هذه المساحة الجغرافية الضيقة. إذ يمكن أن تنشأ مجموعة متنوعة من الضغوط التي تؤثر على الأعمال في قطاعات اقتصادية أخرى. إن نجاح الجهود الحالية لتحسين الكيفية التي يتم بها تنسيق تسليم الأصول وإدارتها مهم لضمان استمرار ماكينة الاقتصاد بالعمل مع حد أدنى من التعطل خلال فترة نشاط البناء المكثف.

التوقعات التوافقية

جرباً على العادة التي اتبعناها في العدد الأول من نشرة "الآفاق الاقتصادية لدولة قطر" الصادر في يونيو 2012، يستمر فريق

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في جمع توقعات أطراف أخرى بشأن آفاق الاقتصاد القطري في المستقبل القريب. وقد تم التوصل إلى نظرة توافقية (أو تمثيلية) لآفاق الاقتصاد القطري بصفاتها متوسطة حسابياً لجميع تلك التوقعات. حيث حُسبت التقديرات التوافقية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي معاً إضافةً إلى تضخم أسعار المستهلك، وهي المؤشرات الأكثر استخداماً في حالة قطر (جدول 1-2).

جدول 1-2: التوقعات الاقتصادية المختلفة لدولة قطر لعامي 2013 و2014، لغاية 30 مايو 2013 (%)

التضخم		نمو الناتج الاسمي		نمو الناتج الحقيقي		الجهة صاحبة التوقع
2014	2013	2014	2013	2014	2013	
2.5	2.0	4.9	5.0	بنك أميركا ميريل لينش (مايو 2013)
...	3.5	10.9	9.0	5.9	5.0	بيزنس مونييتور إنترناشيونال (فبراير 2013)
3.0	3.0	13.7	10.7	7.2	8.3	سي تي غروب (مارس 2013)
4.0	3.1	2.2	4.1	5.0	4.7	وحدة المعلومات الاقتصادية (مايو 2013)
4.2	3.5	12.9	6.2	7.6	5.4	المجموعة المالية هرميس (فبراير 2013)
...	4.5	...	6.1	...	5.2	بنك دبي الوطني (يناير 2013)
5.0	4.2	5.0	3.2	7.1	7.0	فيتش ريتينغ
5.0	4.7	-1.0	2.9	6.5	6.5	بنك HSBC (أبريل 2013)
2.7	3.5	2.8	3.3	4.8	4.2	غلوبال إنسايت (أبريل 2013)
3.6	3.0	8.9	6.9	5.3	5.1	معهد التمويل الدولي (مايو 2013)
4.0	3.0	4.4	3.7	5.0	5.2	صندوق النقد الدولي (يناير 2013)
4.9	3.6	4.0	4.2	جي بي مورغان سيكورييتيز ليميتد (مايو 2013)
4.0	3.4	5.5	5.1	4.9	5.0	بنك الكويت الوطني (يناير 2013)
4.3	3.9	5.4	12.9	6.0	5.0	أكسفورد إيكونوميكس (أبريل 2013)
4.1	3.7	-1.0	4.0	6.8	6.5	بنك قطر الوطني (مارس 2013)
3.0	2.7	5.0	5.0	روييني غلوبال إيكونوميكس (مارس 2013)
5.5	4.5	7.0	5.0	5.4	5.2	سامبا (ديسمبر 2012)
3.5	3.0	6.6	7.1	5.5	6.0	ستاندرد أند بورز (مايو 2013)
5.1	3.8	4.8	4.9	ستاندرد تشارترد (مايو 2013)
4.0	3.5	5.9	6.0	5.7	5.4	وسطي التوقعات التوافقية
4.0	3.5	5.5	5.1	5.4	5.1	القيمة الوسطى
5.5	4.7	13.7	12.9	7.6	8.3	القيمة العليا
2.5	2.0	-1.0	2.9	4.0	4.2	القيمة الدنيا
0.9	0.7	4.5	2.9	1.0	1.0	الانحراف المعياري
22.2	19.3	76.2	48.7	17.9	18.6	معامل التباين (%)

ملاحظة: أزيلت من هذا الجدول توقعات البنك الدولي وجهات أخرى اقتبست من نشرة "آفاق الاقتصاد العالمي" ومصادر ثانوية أخرى. إذا رغبت في إدراج توقعات مؤسستك في النسخ المستقبلية من هذا الجدول، يرجى التواصل مع smaaloouf@gsdp.gov.qa. تشير إلى عدم وجود توقعات في السنة المشار إليها

وفقاً لمتوسط التوقعات التوافقية، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2013 هو 5.4%. وتتراوح التوقعات بين 4.2% (أي اتش اس غلوبال إنسايت وجي بي مورغان) و8.3% (سي تي غروب). كما تشير إلى أن هذا النمو سيتسارع ليبلغ 5.7% عام 2014. ويبلغ تباين التوقعات 3.6 نقطة مئوية عام 2014، وهو أقل قليلاً من تباين توقعات 2013.

وبالنسبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عام 2013، فقد أدى تباطؤ نمو حجم صادرات الهيدروكربون وتوقعات انخفاض أسعار النفط عام 2013 إلى انخفاض متوسط التوقعات التوافقية إلى 6.0% عام 2013 وإلى 5.9% عام 2014.

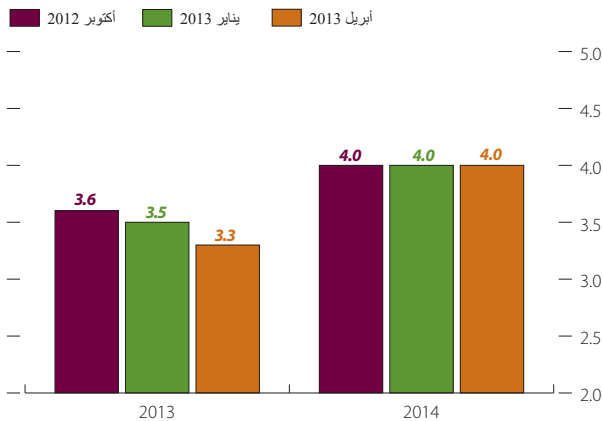
ويبلغ متوسط التوقعات التوافقية لتضخم أسعار المستهلك 3.5% لعام 2013 ويرتفع بمقدار 0.5 نقطة مئوية عام 2014 ليصل إلى 4%. ويعكس ارتفاع معدلات التضخم فكرة مقبولة على نطاق واسع بأن اتجاه التضخم إلى الثبات عند معدلات منخفضة في السنوات القليلة الماضية سيتغير حتماً، وبأن الأسعار سترتفع في المستقبل القريب. وقد بدأت الإيجارات بالارتفاع فعلاً، وستؤدي الزيادة السكانية عامي 2013 و2014 إلى زيادة الطلب على الإيجارات وبالتالي إلى ارتفاع كلفة الخدمات.

وكما لوحظ في الإصدارات السابقة من نشرة الآفاق الاقتصادية لدولة قطر، يبقى تباين التقديرات (محسوباً بمعامل التباين) كبيراً جداً حول التوقعات التوافقية. وعلى وجه الخصوص، بلغ تباين توقعات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2014 قيمة مذهلة قاربت 76.2%.

ينشأ التباين في توقعات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من اختلاف أسعار النفط المفترضة في حساب هذه التوقعات. إن التنبؤ بحركة أسعار النفط صعب للغاية (كما في الشكل 1-7 أدناه).

تشير توقعات فريق الوزارة إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2013 سيكون أقل بعض الشيء من التقديرات التوافقية، بسبب الافتراضات الخاصة بتطور قطاع الهيدروكربون. بينما يتوقع الفريق نمواً للناتج المحلي الإجمالي الاسمي أعلى من التوقعات التوافقية نتيجة لتعقيدات تحديد السعر الفعلي المتوقع لسلة صادرات قطر من الهيدروكربون. أما بالنسبة لعام 2014، فإن التوقعات التوافقية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي كلاهما أعلى من توقعات فريق الوزارة (انظر فقرة المنظور الاقتصادي أعلاه)، والسبب هنا أيضاً هو اختلاف الافتراضات بشأن حجم وأسعار منتجات الهيدروكربون.

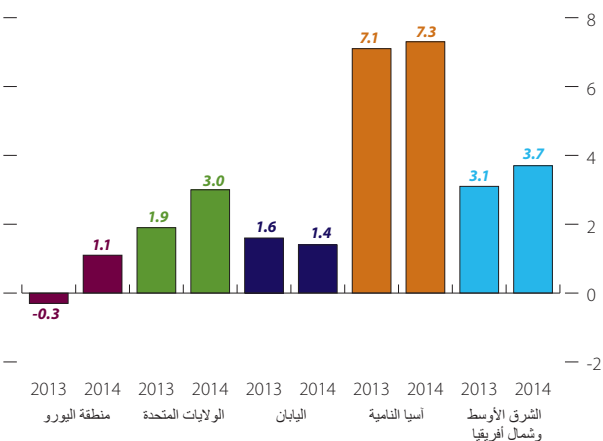
الشكل 7-1: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات نشرة "آفاق الاقتصاد العالمي"، أبريل 2013. تاريخ التنصف 17 أبريل 2013. (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/201301/weodata/download.aspx>).

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 8-1: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي بحسب المناطق (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات نشرة "آفاق الاقتصاد العالمي"، أبريل 2013. تاريخ التنصف 17 أبريل 2013. (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/201301/weodata/download.aspx>).

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

ويتوقع فريق الوزارة تضخماً أسرع عام 2013 مما ورد في التوقعات التوافقية، مستنداً بشكل كبير على الارتفاع السريع للإجارات الملاحظ فعلاً في البيانات الشهرية والذي تكرر مؤخراً بشكل ملحوظ.

آفاق الاقتصاد العالمي

خفّض صندوق النقد الدولي، في نشرة "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادرة أبريل 2013، توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي لعام 2013 إلى 3.3%، أي بفارق 0.2 نقطة مئوية عن توقعات يناير التي كانت بدورها أقل من توقعات أكتوبر 2012 بمقدار 0.1 نقطة مئوية (الشكل 7-1).

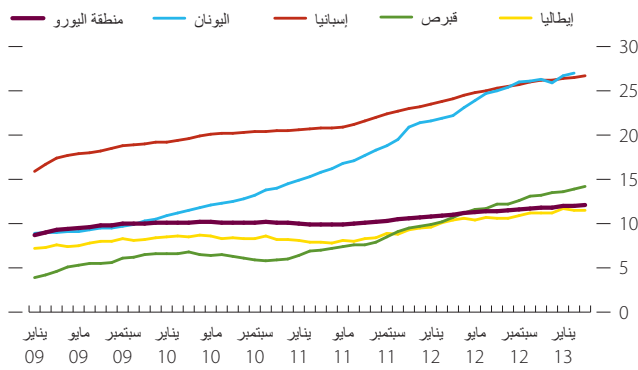
يعكس هذا الانخفاض في التوقعات بطء تعافي الاقتصاد العالمي في الربع الأول من عام 2013. وربما تستعيد وتيرة الانتعاش زخمها في النصف الثاني من عام 2013 بعد أن تجاوزت الولايات المتحدة "الهاوية المالية" على ما يبدو، وتراجع تهديد تفكك منطقة اليورو. وفي اليابان، تم تعيين محافظ جديد للبنك المركزي الذي تبني سياسة جديدة تركز على النمو. إن النمو القوي في الأسواق الناشئة وارتفاع الطلب في الصين وتعا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من آثار عدم الاستقرار التي خلفها الربيع العربي كلها عوامل تساعد على دعم النمو العالمي عام 2014 ليصل إلى 4.0% (دون تغيير عن التوقعين السابقين).

خفض صندوق النقد الدولي، وضمن مجال المعدل العالمي لعام 2013، توقعات النمو في جميع المناطق الكبرى باستثناء أمريكا اللاتينية وآسيا النامية. ويلاحظ أن نمو منطقة اليورو والولايات المتحدة تقلص في كل منهما بواقع 0.2 نقطة مئوية. (يناقش التضخم في الإطار 1-6 أدناه).

منطقة اليورو: تواصل بلدان هذه المنطقة معركتها مع الركود (الشكل 8-1). وسبب تعديل توقع معدل النمو باتجاه الانخفاض ليس فقط ضعف بلدان الأطراف فيها بل أيضاً بواذر الضعف البادية في بلدان المركز كالتباطؤ في ألمانيا والانكماش المحتمل في فرنسا.

وتستمر معاناة بلدان الأطراف. فعلى الرغم من انحسار مخاطر خروجها من الاتحاد النقدي، ها هي اليونان تدخل السنة السادسة من الركود. وكانت الأزمة المصرفية في قبرص آخر الأزمات المالية التي عصفت بالاتحاد رغم التوصل إلى خطة إنقاذ في مارس 2013.

الشكل 1-9: معدل البطالة في منطقة اليورو (%)



المصدر: قاعدة بيانات مكتب الإحصاء الأوروبي يوروستات.

(http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do?dataset=une_rt_malang=en).

تاريخ التصفح 26 مايو 2013.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

لا تزال مواقف سلطات الاتحاد الأوروبي في مواجهة الأزمات المالية مجرد ردود أفعال تعالج كل حالة على حدة، وفي معظم الأحيان لا تبدأ المعالجة إلا تحت ضغط الأسواق المالية. إن عدم وجود إطار لإدارة الأزمات المالية وغياب الإرادة السياسية لتطبيق رقابة مصرفية موحدة يهدد السلامة المالية لمنطقة اليورو. وهذا الوضع مثير للقلق خاصة أن البنوك في بلدان أخرى من منطقة اليورو، بما فيها اقتصادات كبرى كإيطاليا وإسبانيا، قد تتطلب في نهاية المطاف عمليات إنقاذ وأشكالاً أخرى من الدعم المالي.

تمر إسبانيا بحالة ركود مزدوج الرقم مع ارتفاع معدل البطالة إلى 27% في أبريل 2013. وقد وصلت البطالة ارتفاعها في جميع أنحاء منطقة اليورو، لتسجل معدلات قياسية في اليونان وإيطاليا وقبرص أيضاً (الشكل 1-9). ولكن يتوقع عند الانتهاء من المرحلة الحالية لضبط أوضاع المالية العامة، أن يبدأ الركود بالانحسار وأن يستأنف النمو في أواخر عام 2014.

ومع ذلك، تزداد المخاطر على الانتعاش الاقتصادي في منطقة اليورو، بما في ذلك التدهور الحاصل في البيئة السياسية والاقتصادية في إسبانيا، والاتجاهات السلبية في الأسواق الدولية (في أعقاب تشكيل حكومة ائتلافية جديدة في إيطاليا)، وعدم وجود إرادة سياسية في ألمانيا لمواصلة دعم اليونان لاسيما بعد بؤادر التباطؤ في الاقتصاد الألماني.

الولايات المتحدة: يتوقع أحدث تقرير لآفاق الاقتصاد العالمي انخفاض النمو في الولايات المتحدة عام 2013 إلى 1.9% (الشكل 1-8 أعلاه). لكن هذا التوقع صدر قبل ورود بيانات إيجابية في الآونة الأخيرة تبين ارتفاع تفاعل المستهلكين في الولايات المتحدة حيث حققت أسعار المساكن في الولايات المتحدة أكبر تقدم منذ أبريل 2006 وأغلقت الأسواق المالية تداولاتها في مايو عند مستويات قياسية في الارتفاع.

وبحسب وزارة التجارة فإن النمو في الربع الأول من عام 2013 كان أعلى من المتوقع بواقع 2.5%. وذكرت وزارة العمل أن 175.000 وظيفة جديدة أضيفت إلى سوق العمل في مايو 2013 وهذا أفضل من شهر أبريل الذي تراجع فيه عدد الوظائف الجديدة إلى 149.000. مع ذلك، بقي نمو الوظائف في مايو دون توقعات السوق والأهم دون المستوى المطلوب لدفع الانتعاش الاقتصادي (وارتفع معدل البطالة بمقدار 0.1 نقطة مئوية ليصل إلى 7.6%).

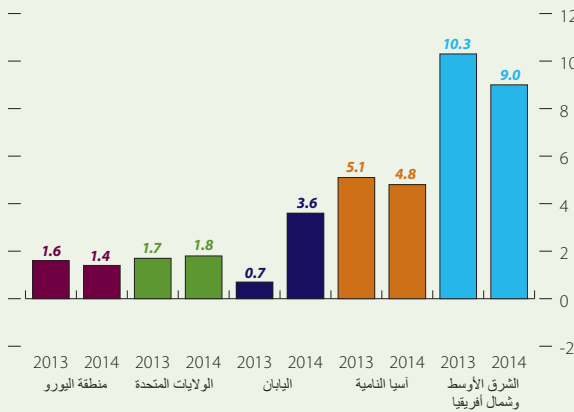
وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن الاتفاق الذي توصل إليه الكونغرس الأمريكي في مطلع 2013 أحبط الآثار المباشرة للهاوية

الإطار 1-6: توقعات التضخم لعامي 2013 و2014

من المتوقع أن يبقى التضخم تحت السيطرة عامي 2013 و2014 في جميع المناطق، لأن انحسار ضغوط الطلب في الاقتصادات المتقدمة والتوقعات الإيجابية للعرض والمخزونات الاحتياطية لسلع الوقود وغير الوقود، يعينان انخفاض الأسعار العالمية للسلع. ويتوقع أن يحصل تضخم ضئيل في أسعار المواد الغذائية، حيث يستفيد المخزون من التحسن المتوقع في المناخ.

تتوقع نشرة آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة في أبريل 2013 أن تشهد اليابان عام 2013 عودة إلى التضخم الذي يرتفع بسرعة عام 2014 (الشكل ضمن الإطار)، وذلك بسبب التسهيلات الكمية، وارتفاع معدل التضخم المستهدف والإصلاحات المالية. أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فيسهم انخفاض أسعار السلع الأساسية في تراجع التضخم عن المعدل الثنائي الرقم عام 2013.

الشكل ضمن الإطار: توقعات التضخم السنوي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات نشرة "آفاق الاقتصاد العالمي"، أبريل 2013. (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/201301/weodata/download.aspx>).

تاريخ التصفح 17 أبريل 2013. وتقرير صندوق النقد الدولي حول مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعنوان: تحديد المسار القادم. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2013/mcd/eng/pdf/mena0513.pdf>

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

المالية، لم يحصل أي تقدم في تخفيف "الحجز والمصادرة" أو في تخفيض الإنفاق الفدرالي. ويتوقع أن تنتهي في النصف الثاني من السنة تلك الآثار التي تشمل فقدان الوظائف وما يعقبه من تباطؤ في النمو.

ويمكن تخفيف الأثر السلبي الصافي لهذه العوامل من خلال استمرار التيسير الكمي من جانب مصرف الاحتياطي الفدرالي. وقد أطلق المصرف حالياً الجولة الثالثة من التيسير الكمي والتي ستستمر حتى نهاية 2013 على الأقل وربما حتى 2015، ولا يتوقع التخلي عن هذه السياسة حتى ظهور إشارات واضحة للانتعاش الاقتصادي. لكن، حتى مع التطورات الأخيرة الايجابية، يرجح أن يبقى ميزان التوقعات سلبي، ما يدعم بالتالي تخفيض توقعات النمو لعام 2013 في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

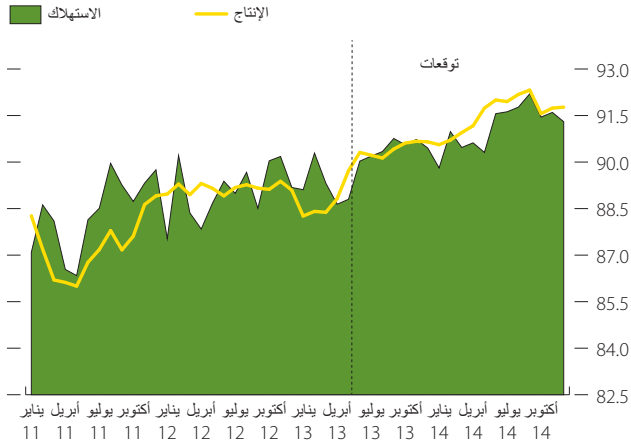
اليابان: يجري التحول إلى سياسات تركز على النمو. فقد اتخذت اليابان في أبريل 2013 قراراً مفاجئاً لتعزيز النمو من خلال التسهيلات الكمية والسعي لتحقيق معدل تضخم بحدود 2%، على أمل تعويض 15 سنة من الانكماش. ولكن الحكم على ملائمة هذه السياسات ووجود إرادة سياسية للاستمرار فيها عند الضرورة لا يزال بعيداً.

آسيا النامية: يتوقع صندوق النقد الدولي نمواً مطرداً في بلدان آسيا النامية، نظراً لعودة الوتيرة الصحية لنمو الطلب المحلي في الصين، وتحسين السياسات في الهند. يتوقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي نمواً في آسيا النامية بمعدل 7.1% عام 2013، يتسارع قليلاً إلى 7.3% عام 2014.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: خفضت نشرة آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة في أبريل 2013 توقعاتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة قياساً بتوقعات النشرة السابقة الصادرة مطلع عام 2013 إلى 3.1%. وخلافاً للسنوات السابقة، يتوقع أن تضيق فجوة النمو بين البلدان المصدرة للنفط والمستوردة له إلى 3.8 نقطة مئوية في عام 2013 وإلى 0.5 نقطة مئوية في عام 2013 وأن تختفي بحلول عام 2014.

ويرجع هذا أساساً، في جانب البلدان المصدرة للنفط، إلى تباطؤ النمو نتيجة انخفاض أسعار الوقود على الرغم من ارتفاع مخزونات الوقود العالمية ونتيجة تناقص المخاطر الجيوسياسية، وفي جانب البلدان المستوردة للنفط، إلى استئناف نمو الناتج المحلي الإجمالي على نحو معتدل مع التعافي من آثار الاضطرابات الاجتماعية في

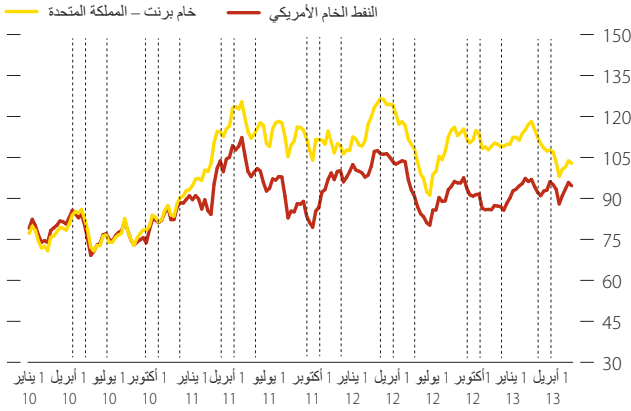
الشكل 10-1: العرض والطلب على النفط الخام والوقود السائل عالمياً (مليون برميل يوميًا)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، قاعدة بيانات آفاق الطاقة قصيرة المدى.
(http://www.eia.doe.gov/sto/cf_query/index.cfm)
تاريخ التصفح 9 مايو 2013.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

شكل 11-1: متوسط أسعار التسليم الفوري للنفط الخام (دولار/برميل)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، قاعدة بيانات آفاق الطاقة قصيرة المدى.
(http://www.eia.gov/dnav/pet/pet_pri_spt_s1_w.htm)
تاريخ التصفح 30 مايو 2013.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

أعقاب الربيع العربي. لكن تصعيد الصراع في سورية يمكن أن يضعف هذه التوقعات.

وفي عام 2014، يتوقع ازدياد نمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة إلى 3.7%، بفضل الإنفاق الحكومي القوي في البلدان المصدرة للنفط وتحسن استقرار الأوضاع السياسية في البلدان المستوردة له.

توقعات أسواق الطاقة والسلع

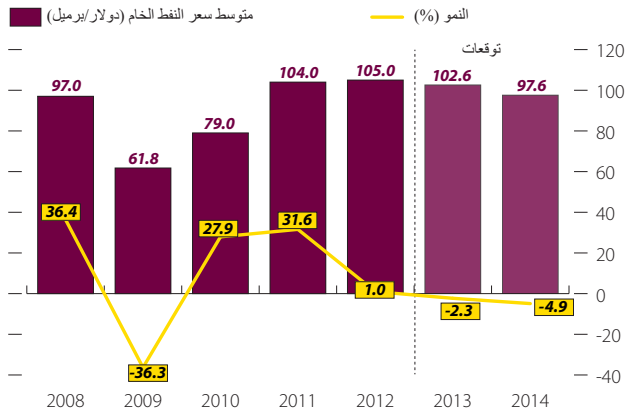
أسعار النفط

إن "الدورة الكبرى" لأسعار السلع التي شهدت ارتفاعاً سريعاً في أسعار النفط (وسلع أخرى) منذ عام 2001 قد تنعكس في المستقبل القريب بسبب زيادة العرض وتباطؤ نمو الطلب.

وعلى الرغم من أن الاستهلاك العالمي للنفط كان أعلى من إنتاجه في الربع الأول من عام 2013، توقعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، في تقريرها "الآفاق قصيرة المدى للطاقة" في مايو 2013، تبدل توازن العرض والطلب في الربع الثاني، إذ يتوقع أن يرتفع العرض العالمي عام 2014 ليلبي بسهولة الارتفاع المتوقع في الطلب (الشكل 10-1) الذي سيعتاق بانتعاش متواضع في الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من بقاء النمو المتوقع في اليابان لعام 2013 منخفضاً (1.6%) حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ومما تتوقعه إدارة معلومات الطاقة الأمريكية بتراجع استهلاك اليابان من النفط، يمكن أن تؤدي الحوافز النقدية التي أطلقت هناك في أبريل 2013 إلى نمو أعلى وطلب أكبر من المتوقع على النفط. ومع ذلك، يرجح أن ينخفض نمو الطلب العالمي على النفط مع توقع انخفاض استهلاك بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نتيجة الأزمة الأوروبية.

ارتفعت أسعار النفط للتسليم الفوري في أول شهرين من عام 2013، لكنها انخفضت انخفاضاً حاداً في أبريل 2013. فقد بلغ سعر نفط غرب تكساس الوسيط 86.65 دولاراً للبرميل وهو أدنى مستوى له منذ نوفمبر 2012. وانخفض خام برنت في المملكة المتحدة إلى 96.84 دولاراً للبرميل يوم 17 أبريل 2013، وهو أدنى مستوى له منذ يوليو 2012. وتزامن انخفاض الأسعار مع إعلان المكتب الوطني الصيني للإحصاء نمواً أبطأ من المتوقع للناتج المحلي الإجمالي للصين عام 2012 ومع ضعف توقعات الطلب العالمي (الشكل 11-1)، مما يؤكد حساسية أسعار النفط للاتجاهات المتوقعة في الاقتصاد العالمي.

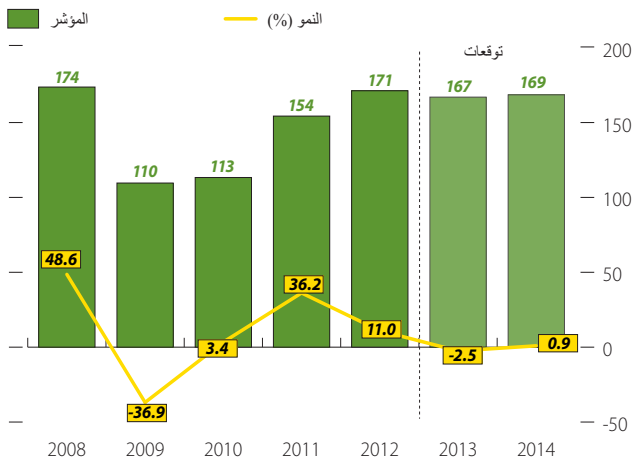
شكل 1-12 : متوسط أسعار النفط الخام (دولار/برميل)



متوسط سعر النفط الخام هو متوسط بسيط لثلاثة أسعار للتسليم الفوري: خام برنت محدد التسليم، الخام الأمريكي غرب تكساس، وخام دبي الفاتح.
المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات نشرة "آفاق الاقتصاد العالمي"، أبريل 2013.
(http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/download.aspx/01) تاريخ التصفح 17 أبريل 2013.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

شكل 1-13 : مؤشر أسعار الغاز الطبيعي (2005=100)



المؤشر يضم مؤشرات الأسعار الأوروبية واليابانية والأمريكية.
المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات نشرة "آفاق الاقتصاد العالمي"، أبريل 2013.
(http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/201301/download.aspx) تاريخ التصفح 17 أبريل 2013.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

وتدعم بيانات مقتبسة من نشرة آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة في أبريل 2013 الرأي القائل بأن الاتجاه التصاعدي الذي شهدته أسعار النفط طوال السنوات القليلة الماضية بدأ ينعكس (انظر أيضا الإطار 1-7 بشأن التوقعات التوافقية للنفط والغاز). ويتوقع انخفاض أسعار نفط التسليم الفوري إلى معدل قدره 102.60 دولاراً للبرميل عام 2013 وإلى 97.60 دولاراً للبرميل عام 2014 (الشكل 1-12). إن الزيادة في العرض النفطي من خارج أوبك وفي إنتاج النفط المحصور - وهو نفط خام خفيف يوجد في الصخر الزيتي أو الطبقات الرملية الحاصرة، ومن هنا جاءت تسميته - الذي أصبح فاعلاً بعد ثورة الصخر الزيتي في الولايات المتحدة، سوف تسمح بتغذية الاحتياطيات. وتؤدي هذه العوامل، جنباً إلى جنب مع التأثير المثبط لارتفاع الأسعار عام 2012 على الطلب على النفط، إلى انخفاض الأسعار في فترة التوقعات.

أسعار الغاز

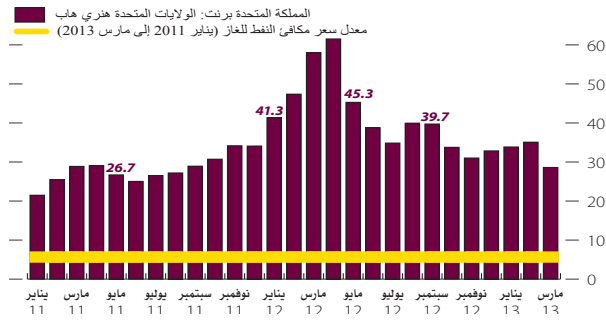
تتوقع نشرة آفاق الاقتصاد العالمي (أبريل 2013) أن ينخفض سعر الغاز الطبيعي الواسطي (الواسطي المثقل للأسعار في الأسواق اليابانية والأمريكية والأوروبية) عام 2013 بنسبة 2.5% عن توقعات أكتوبر 2012. ومع ذلك، لا يشير هذا الانخفاض بالضرورة إلى انعكاس اتجاه الارتفاع في أسعار الغاز الذي استمر طوال السنوات الثلاث الماضية، حيث يتوقع أن يكون هذا الانخفاض قصير الأجل، وستعاود أسعار الغاز ارتفاعها بنحو 1.0% عام 2014 (الشكل 1-13).

وكما في الأعداد السابقة من نشرة آفاق الاقتصاد العالمي، يستمر بيع الغاز الطبيعي بأسعار أدنى بكثير من سعر مكافئ الطاقة للنفط، أي بسعر أقل من سعر النفط عملياً (الشكل 1-14). ويرجح أن يستمر الاختلاف بين أسعار الغاز والنفط، على الرغم من احتمال تضائله في فترة التوقعات. ويعود هذا الخضم في أسعار الغاز إلى تزايد إمدادات الغاز الطبيعي نتيجة نمو فاق التوقعات في إنتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة.

وستبقى سوق الغاز الطبيعي العالمية مقسمة إقليمياً بشكل كبير، حيث تختلف الأسعار بين المناطق الرئيسية. ويحقق الغاز الطبيعي سعراً أقصى عندما يباع بموجب عقود طويلة الأجل مرتبطة بالنفط، كما في اليابان، وسعراً أدنى عندما يباع في سوق التسليم الفورية، كما في الولايات المتحدة، وسعراً ضمن هذين الحدين إذا بيع بتوليفة من هذه الترتيبات، كما في أوروبا (الشكل 1-15).

انخفاض الطلب على الغاز الطبيعي المسال في اليابان مع العودة التدريجية لمحطات الطاقة النووية إلى العمل بعد توقفها سنة كاملة

شكل 14-1 نسب أسعار التسليم الفوري: التخط الخام إلى الغاز



نسبة مكافئ الطاقة للنفط إلى الغاز: تقريباً 5.8 إلى 6.9

النسبة فوق (أو تحت) المعدل تعني أن الغاز يباع بسعر مخفض (أو مرتفع)

<http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTDECPROSPECT/0,,contentMDK:21574907~menuPK:7859231~pagePK:64165401~piPK:64165>

TS/0,,contentMDK:21574907~menuPK:7859231~pagePK:64165401~piPK:64165

026~theSitePK:476883,00html وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، قاعدة بيانات آفاق الطاقة

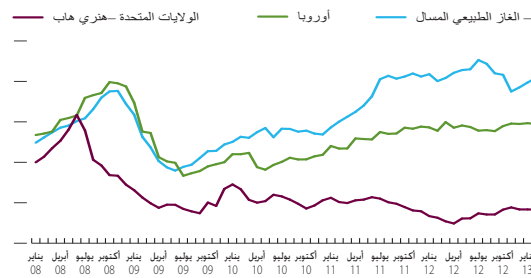
قصيرة المدى

(http://www.eia.gov/dnav/pet/pet_pri_spt_s1_m.htm)

تاريخ التصفح 5 مايو 2013.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 15-1: أسعار الغاز الطبيعي (دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية)



المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات أسواق السلع.

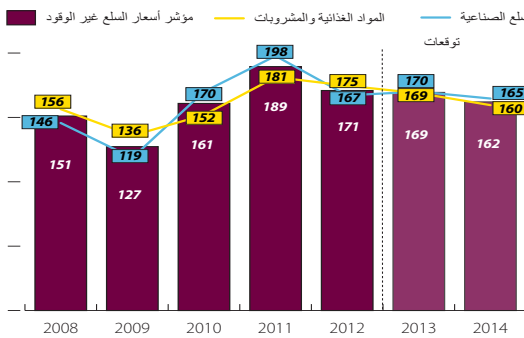
<http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTDECPR/0,,contentMDK:21574907~menuPK:7859231~pagePK:64165401~piPK:64165026~theSitePK:476883,00html>

OSPECTS/0,,contentMDK:21574907~menuPK:7859231~pagePK:64165401~piPK:64165026~theSitePK:476883,00html

تاريخ التصفح 5 مايو 2013.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 16-1: مؤشر أسعار السلع غير الوقود (2005 = 100)



تشمل مؤشرات أسعار المواد الأولية الزراعية والمعادن.

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات نشرة "آفاق الاقتصاد العالمي"، أبريل 2013.

(<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/201301/weodata/download.aspx>)

تاريخ التصفح 17 أبريل 2013.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

في أعقاب زلزال وتسونامي فوكوشيما في مارس 2011. وهذا يعني انخفاض أسعار الغاز الطبيعي المسال اليابانية في فترة التوقعات. وفي أوروبا، يتوقع أن تؤدي زيادة عرض الغاز في السوق الفورية وانخفاض الطلب عليه أيضاً إلى انخفاض أسعاره لعام 2013. أما في الولايات المتحدة، فيتوقع أن يتجاوز الطلب القوي على الغاز العرض المتزايد من الغاز الصخري ويدفع أسعار الغاز إلى الارتفاع لبقية السنة.

لكن وابتداءً من عام 2014، يتوقع أن يزداد الطلب العالمي على الغاز نظراً لتحويل الشركات إلى محطات توليد الطاقة النظيفة التي تعمل بالغاز تزامناً مع تطبيق سياسات تستهدف خفض انبعاثات الكربون. فالصين، مثلاً، وضعت لنفسها سياسة طموحة لإزالة الكربون وأعلنت عن خطط لوضع حد أقصى لانبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام 2016، والانتقال بوضوح من الاعتماد على الفحم إلى مصادر الطاقة النظيفة كالغاز الطبيعي. وبدأت الهند بالفعل بإحلال الغاز الطبيعي مكان الفحم، وأصبحت تعتمد بشكل متزايد على استيراد الغاز الطبيعي. وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يتجاوز نمو الطلب الارتفاع في إنتاج الغاز الطبيعي، مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعاره.

أسواق السلع غير الطاقة

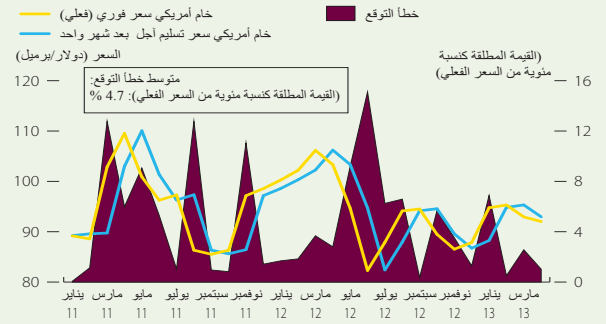
يتوقع أن تشهد الأسعار العالمية للسلع الأساسية غير الطاقة مزيداً من الانخفاض. وتشير نشرة صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2013)، إلى انخفاض مؤشر أسعار السلع غير الوقود بنسبة 0.9% في عام 2013 بالمقارنة مع عام 2012، وتراجع بنسبة 4.3% أخرى في عام 2014 (الشكل 16-1). ويرجع أن يكون سبب هذا الانخفاض هو التطورات الإيجابية في جانب العرض. ورغم قوة الطلب، يتوقع أن تتخفف أسعار المواد الغذائية بنسبة 2.0% عام 2013 نتيجة ظروف المناخ العادية التي تساعد في تحسين غلة المحاصيل الغذائية. وتشهد أسعار المواد الخام الصناعية انخفاضاً أيضاً. ومع ذلك، يتوقع أن ترتفع أسعار المعادن بنسبة 3% نظراً لتحسن ظروف الطلب، خصوصاً في الصين.

وفي جميع الأحوال، تبقى هناك مخاطر في عدم دقة التوقعات. إذ لا تزال أسعار المواد الغذائية مرتفعة تاريخياً، وتبقى المخزونات منخفضة بعد انخفاض إنتاج الحبوب بسبب سوء الأحوال الجوية عام 2012 (حرارة عالية في الولايات المتحدة، وجفاف في أوروبا وآسيا). إن حصول أحوال جوية أسوأ من المتوقعة، سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وربما يؤدي تعاظم قوة النمو في الصين إلى ضغوط على طلب المعادن وارتفاع أسعارها.

الإطار 1-7: التوقعات التوافقية للنفط والغاز

من المعروف أن التنبؤ بأسعار النفط والغاز صعب للغاية، ولطالما شهدت توقعات الأسواق في الماضي مفاجآت بالأسعار (الشكل ضمن الإطار). فالمقارنة بين أسعار النفط التاريخية لعقود التسليم بعد شهر واحد وأسعار التسليم الفوري تظهر أن متوسط الخطأ المطلق كنسبة مئوية من السعر الوسطي اقترب من 5% في الفترة بين يناير 2011 ومارس 2013.

الشكل ضمن الإطار: الوسطي الشهري لأسعار النفط الخام، التسليم الفوري مقابل الأجل



المصدر: تستند التقديرات إلى بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، قاعدة بيانات آفاق الطاقة قصيرة المدى.

(http://www.eia.doe.gov/steo/cf_query/index.cfm).

تاريخ التصفح 6 يونيو 2013.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

جدول الاطار: تجميع أسعار النفط والغاز لعامي 2013 و2014 لغاية 30 مايو 2013

أسعار الغاز (دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)		أسعار النفط (دولار/برميل)		الجهة صاحبة التوقع الاقتصادي		
2014	2013	غرب تكساس الوسيط	برنت المملكة المتحدة	2014	2013	
4.5	3.9	90.0	90.0	100.0	105.0	أي بي ان امرو (أبريل 2013)
...	3.9	92.0	90.0	112.0	110.0	بنك أميركا ميريل لينش (أبريل 2013)
...	95.0	125.5	112.0	باركليز (مايو 2013)
...	...	97.0	95.0	108.0	108.0	بي ان بي باربياس (أبريل 2013)
...	...	91.0	92.0	99.0	107.0	بيزنس مونيتور إنترناشيونال (فبراير 2013)
...	90.0	...	104.0	سيني غروب (أبريل 2013)
...	120.0	كوميترز بانك (أبريل 2013)
4.2	3.7	100.0	98.0	110.0	112.0	كردي سويس (أبريل 2013)
...	...	98.0	98.0	106.0	113.0	دانيسكي بانك (أبريل 2013)
4.0	3.7	90.0	92.0	105.0	102.0	ديلووات (مايو 2013)
...	...	96.0	92.0	...	108.0	غين كابيتال (مايو 2013)
4.3	4.4	105.0	غولدمان ساكس (أبريل 2013)
...	108.0	108.0	معهد التصويل الدولي (مايو 2013)
...	...	115.0	99.0	122.5	115.0	جي بي مورغان تشيس (يناير 2013)
...	3.7	118.5	123.0	مورغان ستانلي (مارس 2013)
...	115.0	112.0	نوريدا (مارس 2013)
...	106.4	101.3	أكسفورد إيكوتوميكس (سبتمبر 2012)
...	103.0	107.0	سامبا (مارس 2013)
4.0	3.8	96.0	94.0	112.0	112.0	سكوتيلبانك (مارس 2013)
...	3.7	...	96.0	...	112.0	سدوسيتي جنرال (مارس 2013)
4.0	3.8	92.3	93.2	100.8	105.9	إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (مايو 2013)
4.2	3.8	96.1	93.9	109.5	109.6	متوسط التوقعات التوافقية
4.1	3.8	96.0	93.6	108.0	108.0	القيمة الوسطى
4.5	4.4	115.0	99.0	125.5	123.0	القيمة العليا
4.0	3.7	90.0	90.0	99.0	101.3	القيمة الدنيا
0.2	0.2	7.1	3.1	7.8	5.4	الانحراف المعياري
4.8	6.0	7.4	3.3	7.1	5.0	معامل التغير أو التباين (%)
				2014	2013	بنود أخرى
				102.8	101.7	وسطي التوقعات التوافقية (برنت المملكة المتحدة وغرب تكساس)
				97.6	102.6	# صندوق النقد الدولي (أبريل 2013)
				102.2	102.0	البنك الدولي (يناير 2013)

ملاحظة: متوسط أرقام برنت وديبي فاتح وغربي تكساس تشير إلى عدم توفر قيم للسنة المشار إليها المصدر: مجموعة من تقارير ومواد إخبارية متنوعة.

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي عام 2012

أظهر قطاع غير الهيدروكربون في دولة قطر أداءً قوياً عام 2012، مما دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 6.2%. وعلى الرغم من أن النمو في إنتاج منتجات النفط والغاز للقيمة لم يتجاوز 1.7%، فقد ساعدت الحركات الموازية في أسعار سلة الناتج الهيدروكربوني لدولة قطر في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 12.2% لتلك السنة. وشهد قطاع الصناعات التحويلية نمواً قوياً مع زيادة التوسع في صناعة التكرير والبتروكيماويات. وسجل نشاط قطاع البناء والتشييد وتيرة أبطأ مما توقع البعض، ومع ذلك نما بنسبة تجاوزت 10%. ونمت قطاعات الخدمات والنقل والاتصالات بنسبة ملحوظة بلغت 12.2%.

وتسارع التضخم في أسعار المستهلك خلال السنة، متأثراً إلى حد كبير باستئناف ارتفاع الإيجارات، لاسيما للعقارات المنخفضة ومتوسطة الأسعار. وكانت أرصدة حسابات المالية العامة والحساب الجاري كبيرة. وسجل الفائض المالي الفعلي رقماً أعلى من الفائض المقرر في الموازنة، وذلك لأن الأسعار الفعلية لسلة الناتج الهيدروكربوني في دولة قطر تجاوزت تلك المقدرة في الموازنة المالية من جهة، وبسبب النقص الملحوظ في الإنفاق على المشاريع الرأسمالية من جهة أخرى.

نمو الناتج المحلي الإجمالي

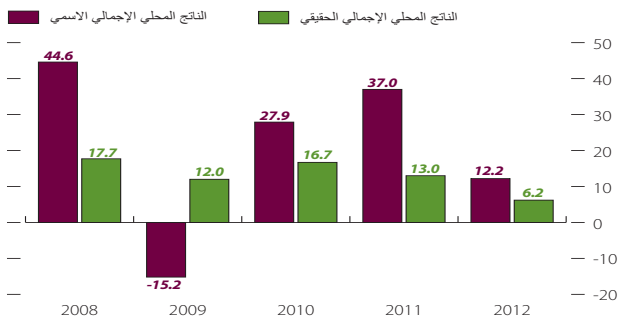
التحليل الكلي

تشير التقديرات الأولية لإدارة الإحصاءات الاقتصادية والحسابات الوطنية إلى أن الاقتصاد القطري نما بنسبة 6.2% بالقيم الحقيقية - عام 2012 (الشكل 1-2)، في حين أنه - بالقيم الاسمية - نما بنسبة 12.2%. ويعود الفارق بين النسبتين إلى زيادة أسعار الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر بنسبة 6% عام 2012 والذي يعزى أساساً إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز. وهكذا اقترب النمو الحقيقي عام 2012 من المعدلات السائدة في دول مجلس التعاون الخليجي (الشكل 2-2).

ونظراً لارتفاع أسعار منتجات الهيدروكربون، من المرجح أن يتجاوز التوسع في الدخل الحقيقي النمو في الناتج الكمي (الإطار 1-2). ومع نهاية عام 2012، بلغ حجم الاقتصاد القطري 192.4 مليار دولار (بالأسعار الجارية) (الشكل 2-3 أدناه).

لقد كانت مساهمة إنتاج النفط والغاز في إجمالي النمو هامشية عام 2012 نتيجة بلوغ برنامج الاستثمار الناجح في الغاز الطبيعي المسال ذروته (الشكل 2-4 أدناه). فقد نما إنتاج الهيدروكربون بنسبة 1.7% فقط بعد أن وصل إلى 7% عام 2011. وفي السنوات التي سبقت، أعطى التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي المسال دفعة للنمو، لكن مع بلوغ الطاقة الإنتاجية القائمة مرحلة الإشباع نهاية عام 2011، شهد هذا الإنتاج نمواً طفيفاً فقط عام 2012. ونجم معظم النمو في قطاع النفط

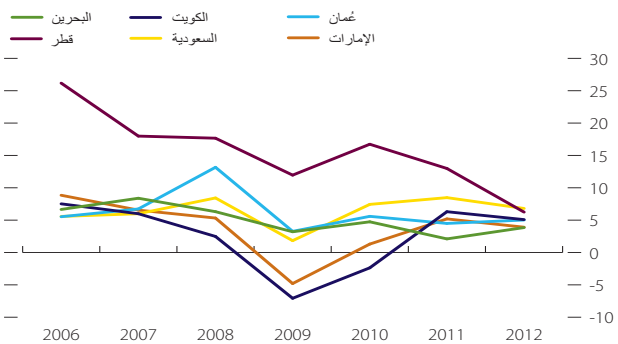
الشكل 1-2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي (%)



المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى البيانات المنشورة في <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>.
تاريخ التصفح 29 أبريل 2013.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

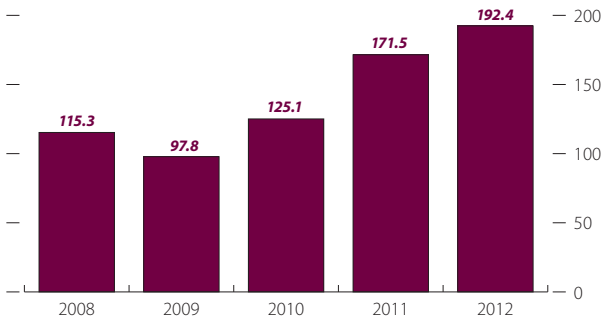
الشكل 2-2: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي 2006-2012 (تغير سنوي، %)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات نشرة آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2013. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/201301/weodata/download.aspx>.
تاريخ التصفح 17 أبريل 2013.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

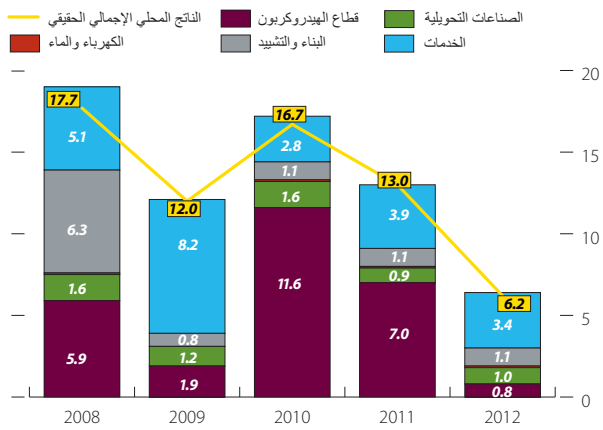
الشكل 2-3: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)



المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى البيانات المنشورة في <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>. تاريخ التصفح 29 أبريل 2013.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

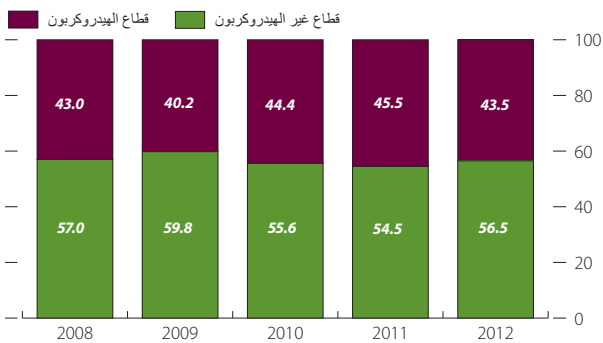
الشكل 2-4: مساهمة القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نقاط مئوية)



المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى البيانات المنشورة في <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>. تاريخ التصفح 29 أبريل 2013.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 2-5: مساهمة قطاعي الهيدروكربون وغير الهيدروكربون في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى البيانات المنشورة في <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>. تاريخ التصفح 29 أبريل 2013.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الإطار 2-1: الدخل ومعدلات التبادل التجاري

إن القياسات الكمية، الحقيقية، للناتج المحلي الإجمالي لا ترصد بشكل كافٍ التغيرات في الموارد الإجمالية للاقتصاد القطري لأن الطبيعة المتأقصة والمخزون الآيل للنضوب من الموارد الرئيسية في البلاد (مخزون النفط والغاز) لا تظهر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. واستغلال هذه الموارد يحولها من شكل معين للموارد (منتجات هيدروكربونية) إلى آخر (العملات الصعبة). وهكذا فإن المستوى الإجمالي للموارد في أي فترة لا يتغير نتيجة الاستخراج والتصدير. ولكن مع مرور الوقت، تتناقص الثروات الباطنية، وهذا يطرح أسئلة مختلفة عن المعدل الأمثل للنضوب، وعن الخيارات بشأن الاستهلاك الحالي مقابل الادخار والاستثمار لدعم الاستهلاك المستقبلي.

وثمة مقياس أكثر ملاءمة للدخل يأخذ بعين الاعتبار تدفق الموارد من البلاد وإليها وهو الدخل القومي الإجمالي المتاح المعدل بانخفاض قيمة مخزون رأس المال ونضوب موارد النفط والغاز. أما المفاهيم الأكثر عمومية، وتعرف أحياناً بمؤشرات التقدم الحقيقي، فتتضمن التغيرات في رأس المال الاجتماعي والبيئي أيضاً. وتعتبر هذه التعديلات الإحصائية، رغم أنها ليست مباشرة وصريحة، ضرورية عند الحكم على درجة "استدامة" التنمية في قطر.

إن التغيرات في أسعار الصادرات القطرية (المرتبطة بقوة بسعر النفط) قياساً بتغير أسعار سلة مستوراداتها - أي التغيرات في معدلات التبادل التجاري - يمكن أن تترك أثراً مهماً على الدخل (الذي يؤثر على الاقتصاد من خلال زيادة الاستهلاك والاستثمار العام والخاص). وفي حالة قطر، حيث تتجاوز القيمة المجمعة للمستورادات والصادرات 104.1% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، يمكن لهذا الأثر أن يكون كبيراً.

وتشير تقديرات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء إلى أن التغيرات المواتية في معدلات التبادل التجاري شكلت مصدراً مهماً لنمو الدخل منذ عام 2006 وحتى منتصف عام 2008، بيد أن بعض هذه المكاسب تلاشت عام 2009. واعتباراً من عام 2010 وحتى عام 2012 تحسنت معدلات التبادل التجاري لقطر مرة أخرى مع ارتفاع أسعار النفط. لكن لقياس الأثر الكامل لصادرات النفط والغاز على الدخل في قطر، ينبغي قياس التأثير التراكمي لتغير معدلات التبادل التجاري منذ بدء استخراج وتصدير النفط والغاز لأن التغيرات في سنة واحدة لا تقيس بدقة الأثر طويل الأمد لتلك المعدلات على الاقتصاد القطري وعلى الثروة التي يراكمها ذلك الدخل.

والغاز عام 2012 عن زيادة منتجات التكثيف، وهي سوائل

هيدروكربونية عالية القيمة تستخلص من الغاز الخام.

وفي عام 2012، تجاوز إنتاج المكثفات الهيدروكربونية إنتاج

النفط لأول مرة في تاريخ قطر. ومع انحسار نمو إنتاج

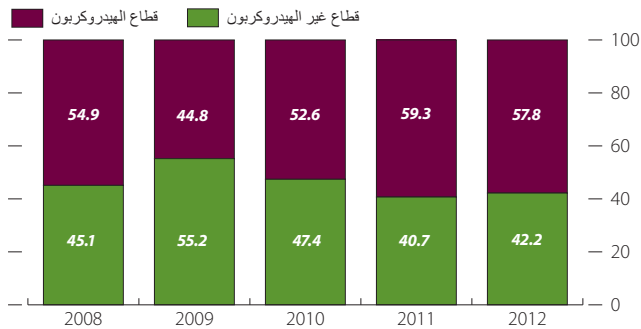
الهيدروكربون، تراجعت حصة النفط والغاز من الناتج الإجمالي

عام 2012 بالقيم الحقيقية والإسمية (الشكلين 2-5 و 2-6)

رغم احتواء التراجع الإسمي لبعض الشيء بفضل ارتفاع أسعار

سلة إنتاج الهيدروكربون.

الشكل 2-6: مساهمة قطاعي الهيدروكربون وغير الهيدروكربون في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

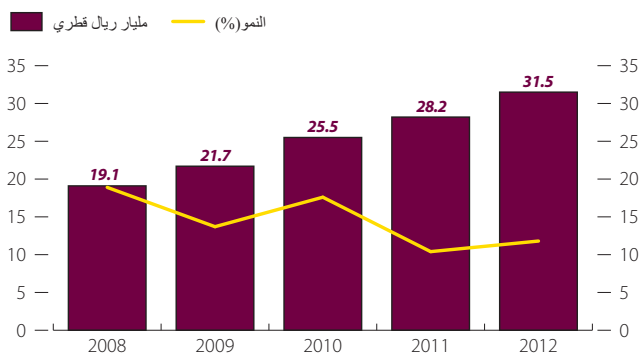


ملاحظة: يشمل قطاع الهيدروكربون استخراج النفط الخام والغاز ضمن التعدين والصناعة الاستخراجية.

المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى البيانات المنشورة في تاريخ التصفح 29 أبريل 2013. (<http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>)

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 2-7: ناتج قطاع الصناعات التحويلية

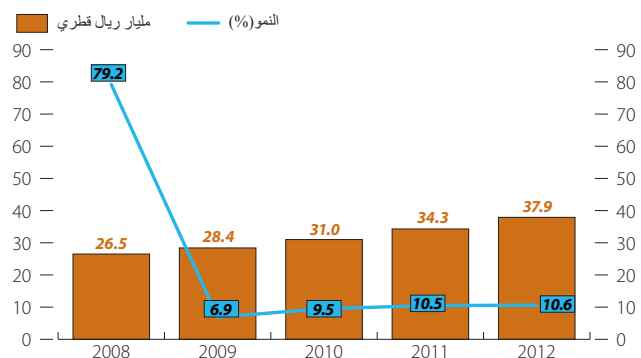


ملاحظة: يُقاس الناتج بالأسعار الثابتة.

المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى البيانات المنشورة في تاريخ التصفح 29 أبريل 2013. (<http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>)

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 2-8: ناتج قطاع البناء والتشييد



ملاحظة: يُقاس الناتج بالأسعار الثابتة.

المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى البيانات المنشورة في تاريخ التصفح 29 أبريل 2013. (<http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>)

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الإطار 2-2: ملخص التطورات النقدية، والمالية والمؤسسية 2012-2013

2012

أكتوبر: حصلت البورصة القطرية على لقب "بورصة العام" في منطقة الشرق الأوسط من مجلة "المستثمر العالمي"، بينما نالت هيئة مركز قطر للمال لقب "أفضل مركز مالي في الشرق الأوسط" من المجلة نفسها للعام الثاني على التوالي.

نوفمبر: استخدم جهاز قطر للاستثمار حصته البالغة حوالي 12% من أسهم مجموعة التقيب (Xstrata Plc) في دعم عملية استلامها من قبل شركة غلينكور مما وفر لها شروطاً أفضل من الشروط الأصلية.

ديسمبر: أطلقت وحدة المعلومات المالية القطرية استراتيجيتها لعام 2013-2017. والوحدة هي مؤسسة حكومية متخصصة تشكلت في أكتوبر 2004 لمعالجة مشاكل غسل الأموال والجرائم المالية. وقد عملت الوحدة على تطوير دورها الحمائي "كرفيق مالي" وتطبيق مبادرات ومشاريع رقابية مالية في مجال التقدير والتقييم الوطنيين للمخاطر. ونفذت الوحدة تلك المشاريع بالشراكة مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووفق معاييرها. وهذه اللجنة عضو في "مجموعة إغمنت" وهي شبكة من وحدات المعلومات المالية التي تغطي أكثر من مئة دولة. أصبح بنك قطر الوطني أول مصرف تجاري في دولة قطر يطلق صندوقاً للديون. ويسمح هذا الصندوق للمستثمرين بالاستثمار في سندات الدين التي تصدر مباشرة عن الجهات السيادية والشركات في مجلس التعاون الخليجي. صدر القانون 13 لعام 2012 الذي ينظم آلية عمل مصرف قطر المركزي وبموجبه أصبح هذا الأخير مؤسسة اقتصادية مستقلة مسؤولة عن موازنتها الخاصة، ورأس مالها 50 مليار ريال قطري. والمصرف حالياً ملكية حكومية ويرفع تقاريره مباشرة إلى سمو أمير البلاد.

2013

يناير: أعلن مركز قطر للمعلومات الائتمانية أن جميع البنوك التجارية تستطيع الآن الدخول مباشرة إلى معلومات وتفاصيل عن أئتمان المقرضين (والمقترضين). يسهل هذا الإجراء خطوات العناية الواجبة ويساعد البنوك التجارية في تحديد الجدارة الائتمانية للزبائن. ويسمح هذا المشروع، في المدى المتوسط، بتخفيض عدد الديون المشطوبة وحالات التخلف عن سداد الالتزامات المالية الشخصية.

مارس: أعلن مصرف قطر المركزي أنه سيصدر سندات خزينة بالعملة المحلية بقيمة 4 مليار ريال قطري أو ربع سنوية منها: سندات تقليدية بقيمة 3 مليار ريال قطري لفترة استحقاق ثلاث سنوات وسندات أو صكوك إسلامية بقيمة 1 مليار ريال لفترة استحقاق خمس سنوات. الهدف الرئيسي من الإصدار هو ضمان إدارة أفضل للسبولة في النظام المصرفي، وتوسيع منحى العائد، وتوفير خيارات للتمويل المحلي لتلبية احتياجات منظومة الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية. وفي نفس الشهر، قام مصرف قطر المركزي بالإصدار الأول للسندات؛ حيث خصص الإصدار للبنوك التجارية بعوائد 2.75% للسندات ذات فترة استحقاق 3 سنوات، و3% للسندات ذات فترة استحقاق خمس سنوات.

مايو: أفاد مصرف قطر المركزي أن المصارف الإسلامية جمعت في الربع الأول من 2012 مبلغ 8 مليار ريال من خلال إصدار الصكوك، ووصلت استثمارات البنوك التجارية التي تمتلك سندات إسلامية إلى 47 مليار ريال في الربع نفسه. أتمد مجلس الشورى مسودة قانون لإنشاء صندوق الصحة والتعليم برأس مال قدره 360 مليار ريال قطري. وسيمول الصندوق من الإيرادات الحكومية سنوياً. ويهدف الصندوق إلى تقديم تمويل مستمر وداعم لقطاعي الصحة والتعليم في دولة قطر.

يونيو: كما أشرنا أعلاه، نجح مصرف قطر في إصدار سندات العملة المحلية المخصصة لهذا الربع وقيمتها 4 مليار ريال.

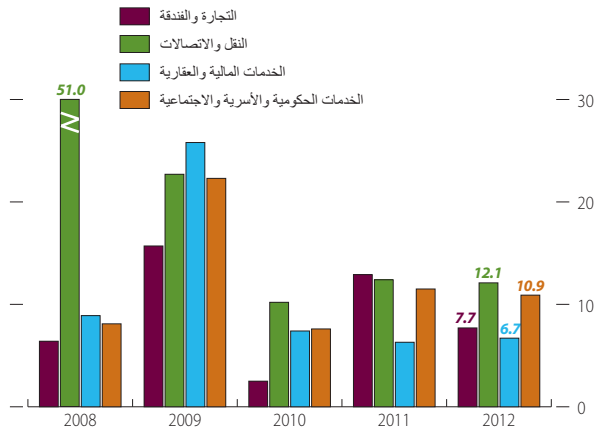
القطاع غير الهيدروكربوني

نما ناتج الصناعة التحويلية بنسبة 11.8% عام 2012 (الشكل 2-7). ورغم هذا النمو القوي، بقيت نسبة هذا القطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي متواضعة (8.7%)، وقد ساهمت الصناعة التحويلية بنقطة مئوية واحدة من إجمالي نمو الناتج. تسود صناعات تكرير ومعالجة المنتجات النهائية المتكاملة عمودياً قطاع الصناعة التحويلية القطرية. وهي تتضمن منتجات الغاز المسال عالية الجودة والمصنعة في مجمع "اللؤلؤة"، وهو أكبر مصنع لتسييل الغاز في العالم ومنشأة "أوركس" الأصغر حجماً. وقد سمحت الإضافات على طاقة التصنيع بتوسع معتدل في الصناعات البتروكيميائية. وقد حققت المنتجات النهائية (بما فيها الأسمدة) معدل نمو قدره 40.1% عام 2012.

وخارج سلسلة الهيدروكربون، نما قطاع الحديد والصلب بنسبة 8.8%، الأمر الذي يعود في جانب منه إلى توسع شركة "قطر ستيل" وتطوير أعمال التصنيع في مدينة "مسيعيد"، جنوب الدوحة. ونما قطاع البناء والتشييد بنسبة 10.6% عام 2012 محافظاً بذلك على الزخم الذي سجله في السنتين السابقتين (الشكل 2-8 أعلاه)، ومسجلاً مساهمة متواضعة في النمو الإجمالي. ولم يحقق النمو، رغم بقائه قوياً، التقديرات الأكثر تفاؤلاً. وتضافرت عوامل متنوعة - كتأخر عمليات التنظيم والتعاقد، ومصاعب التنسيق مع المشاريع الكبرى، وإعادة تصميم بعض أصول البنية التحتية - لتؤخر انطلاق بعض المشاريع ولتبطئ سير مشاريع أخرى. لقد شكلت الخدمات محركاً أساسياً للنمو عام 2012 حيث حققت توسعاً بنسبة 9.2% مساهمة بذلك بنحو نصف النمو الكلي (3.4 نقاط مئوية) (أنظر الشكل 2-4 أعلاه). ويتجاوز حجم هذا القطاع ثلث الناتج المحلي الإجمالي ويتألف من أربعة قطاعات فرعية سجلت جميعها نمواً مضطرباً عام 2012 (الشكل 2-9) ساعدها على ذلك الزيادة السكانية (الشكل 2-10).

سجل قطاع النقل والاتصالات نسبة نمو عالية بلغت 12.1% عام 2012، وذلك بفضل التوسع في أسطول ورحلات الخطوط الجوية القطرية وبفضل الاستثمار في البنية التحتية المحلية للاتصالات. وتملك دولة قطر أسطولاً حديثاً من ناقلات الغاز الطبيعي المسال حيث تساهم الأرباح المتحققة من نقل الغاز في زيادة ناتج الخدمات. وحقق النمو في قطاعي المالية والعقارات نسبة قدرها 6.7% بسبب تحسن الدخل والزيادة السكانية اللذين زادا الطلب على الخدمات المالية وبسبب إطلاق مشاريع عقارية جديدة في السوق.

الشكل 2-9: نمو القطاعات الخدمية الفرعية (%)



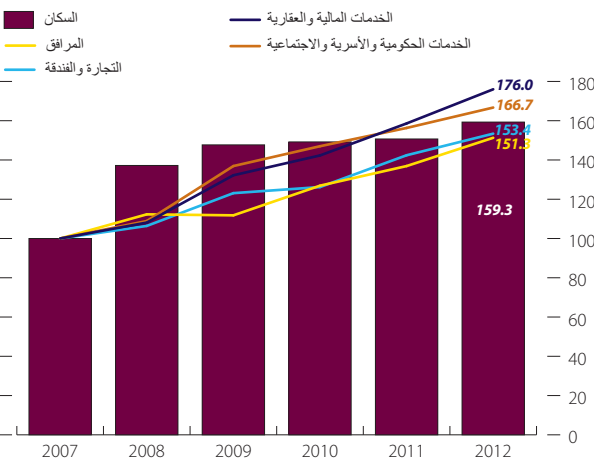
ملاحظة: يُقاس الناتج بالأسعار الثابتة.

المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى البيانات المنشورة في <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>.

تاريخ التصنف 29 أبريل 2013.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 2-10: مؤشرات المرافق والخدمات والسكان (2007=100)



المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى البيانات المنشورة في <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>.

تاريخ التصنف 29 أبريل 2013.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الجزء الثاني: الأفاق الاقتصادية 2013 - 2014

الشكل 2-11: معدل التضخم السنوي العام والأساسي (%)

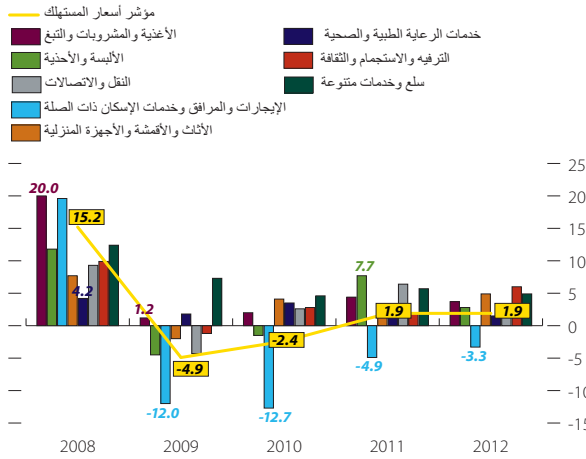


ملاحظة: يُقاس الناتج بالأسعار الثابتة.

المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى البيانات المنشورة في <http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>. تاريخ التصفح 29 أبريل 2013.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

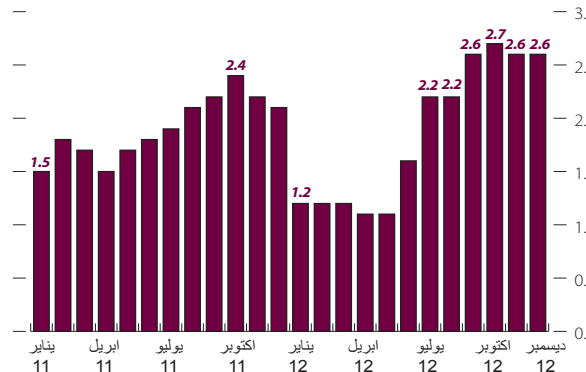
الشكل 2-12: معدل التضخم السنوي (%)



المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى البيانات المنشورة في <http://www.qix.gov.qa/>. تاريخ التصفح 28 أبريل 2013.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 2-13: التضخم العام الشهري (تغير سنوي، %)



المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى البيانات المنشورة في <http://www.qix.gov.qa/>. تاريخ التصفح 28 أبريل 2013.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

وفي قطاع التجارة والفندقة، تفيد الهيئة العامة للسياحة بأن المعدل الوسطي لإشغال الفنادق تحسن عام 2012 قياساً لعام 2011 ووصل إلى 64%.

وساهمت الزيادة السكانية ونمو الاقتصاد غير الهيدروكربوني أيضاً في دعم نمو قطاع الكهرباء والماء بما يعادل نسبة 10.5% عام 2012.

الأسعار

أسعار المستهلك

تراجع مؤشر الإيجارات والمرافق العامة وخدمات الإسكان ذات الصلة، والتي تشكل مجتمعة أكثر من 30% من المؤشر العام للتضخم، بنسبة 3.3% عام 2012 مقارنة بمستواه عام 2011، مما ساعد على تخفيف أثر ارتفاع أسعار المكونات الأخرى للسلة: حيث زادت خدمات النقل والاتصالات بنسبة 2.3%، والأثاث والنسيج والأدوات المنزلية بنسبة 4.9%، والتسليّة والترفيه والثقافة بنسبة 6% (الشكل 2-12).

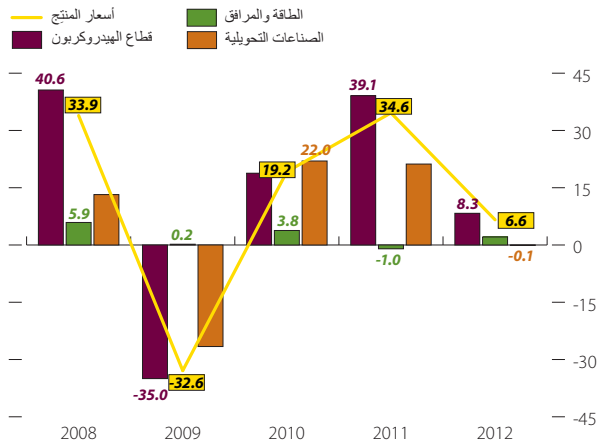
أما التضخم الأساسي فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 3.6% (أنظر الشكل 2-11). وهو مقياس أضيق تستبعد منه المرافق العامة والإيجار السكني والأغذية لكونها الأكثر تقلباً في سلة أسعار المستهلك.

إن قيمة المعدل السنوي للتضخم العام تحجب الزيادات المتسارعة في الأسعار (أو تلك التي توقف هبوط مستوياتها) والتي حصلت مع اقتراب نهاية عام 2012. وبدأ هذا النمط في التحول في شهر يونيو 2012 عندما توقفت الإيجارات عن الهبوط وأصبحت أكثر استقراراً في الربع الأخير مع عودة التضخم المعتدل إلى أسعار الإيجارات: مع نهاية 2012، كانت إيجارات المساكن والمرافق العامة وخدمات الإسكان ذات الصلة أعلى بنسبة 4.4% مما كانت عليه في يونيو من العام نفسه. وفي ديسمبر 2012 كان التضخم العام، الذي يقاس سنوياً، أعلى من مستواه في ديسمبر 2011 بنسبة 2.6% (الشكل 2-13).

الإطار 2-3: مؤشر أسعار المنتج

أصدر مؤشر أسعار المنتج لأول مرة عام 2010. وتعكس هذه الأسعار ما يتقاضاه المنتج المحلي لقاء إنتاجه (بعد اقتطاع الضرائب وإضافة الإعانات)، وتشمل منتجات الهيدروكربون والطاقة والمرافق العامة والصناعات التحويلية.

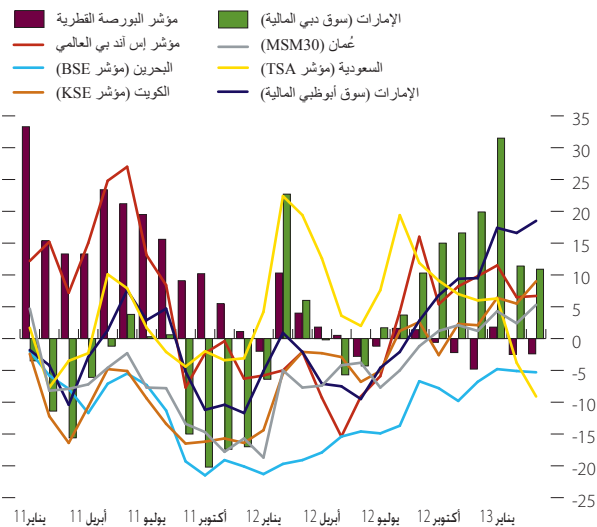
الشكل 2-14: نمو مؤشر أسعار المنتج (%)



http://prod.gsdp.gov.qa/portal/page/portal/GSDP_AR/media_center_ar/news_listing_ar/manage_missilanous_files_ar/QEO20132014_AR_Figure2_14.xls

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 2-15: مؤشر أسعار أسهم مجلس التعاون الخليجي ومؤشر إس أند بي العالمي (تغير سنوي، %)



المصدر: البورصة القطرية.

(<http://www.qecom.qa/pps/qe/qe%20english%20portal/Pages/Home>)

وقاعدة بيانات CEIC، تاريخ التصفح 29 أبريل 2013.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

إن استمرار الزيادة في السكان المقيمين في قطر حتى ديسمبر 2012 (أعلى بنسبة 5.7% من ديسمبر عام 2011) حفز الطلب على مساكن الإيجار، مما سبب حصول ارتفاعات ضئيلة في الشرائح الدنيا والوسطى من السوق، فيما استمر العرض على حاله.

أسعار المنتج

في عام 2012، ارتفع مؤشر أسعار المنتج (الإطار 2-3) بنسبة 6.6% (الشكل 2-14). حيث سجلت أسعار منتجات الهيدروكربون زيادة قدرها 8.3% بعد أن تحولت صادرات الغاز القطري عن الأسواق الأوروبية منخفضة الأسعار باتجاه أسواق شرق آسيا حيث أسعار الغاز المصنفة بدلالة النفط أعلى. (لكن أسعار النفط الدولية المقارنة تغيرت قليلاً عام 2012). أما أسعار منتجات البترول المكرر والبتروكيمياويات، التي تحظى بوزن كبير في مكون الصناعة التحويلية في مؤشر أسعار المنتج، فقد حافظت إلى حد كبير على ثباتها بعد الارتفاعات الكبيرة التي سجلتها عام 2011.

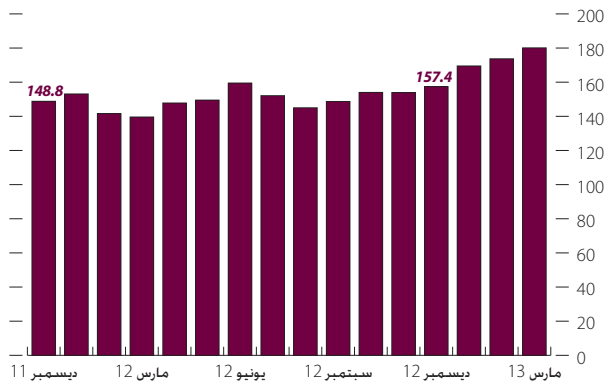
أسواق الأصول: الأسهم والعقارات

البورصة القطرية: وهي المنبر المخصص لتداول الأسهم المحلية (انظر الإطار 2-2 أعلاه). وقد أنهى مؤشر البورصة، وهو مؤشر الأداء للمقارنة بين الأسهم العشرين الأكبر والأكثر سيولة، عام 2012 عند 8.359 نقطة، أي بتراجع قدره 420.1 نقطة (4.8%) عن مستواه في ديسمبر 2011.

لقد تجاوز أداء الأسهم في قطر الاتجاهات الدولية والاتجاهات الإقليمية العامة لعام 2012 (الشكل 2-15)، حيث اتسم النصف الثاني من 2012 بميزة تحقيق الأرباح. إن برامج المصارف المركزية لشراء الديون (التسهيلات الكمية)، والتي زادت السيولة، كما أن المعدلات المتدنية تاريخياً لأسعار الفائدة في البلدان المتطورة، دعمت التقدم الحاصل في أسواق الأسهم العالمية.

وبقيت سوق الأسهم القطرية إلى حد بعيد بمنأى عن هذه التأثيرات العامة. فبالنسبة لمعظم الأصول توجد قيود على الملكية الأجنبية بنسبة 25% والاهتمام الخارجي المؤسسي محدود بسبب استمرار تصنيف مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال (MSCI) لقطر بصفقتها "سوق مبتدئة" على الرغم من أن هذا التصنيف تغير إلى "سوق ناشئة" في شهر يونيو 2013 (انظر الإطار 1-5 في الجزء الأول).

الشكل 2-16: مصرف قطر المركزي - مؤشر أسعار العقارات



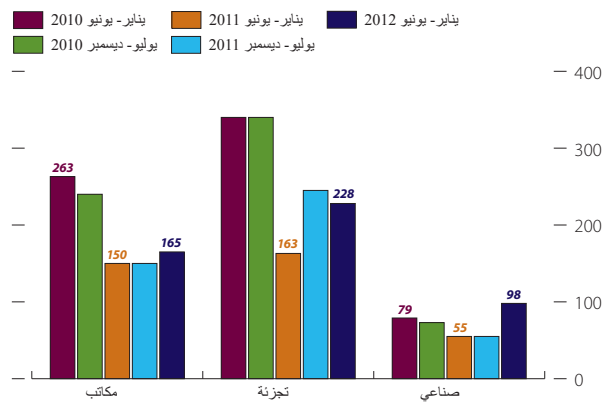
المصدر: مصرف قطر المركزي

(<http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/RealEstate/Pages/RealEstatePriceIndex.aspx>).

تاريخ التصفح 28 أبريل 2013.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 2-17: أسعار الإيجارات العقارية في الدوحة (ريال قطري للمتر المربع شهريا)



ملاحظة: معدلات الإيجار هي الوسطي بين أعلى وأدنى قيمة. ويلحظ المؤشر الصفقات الجديدة في السوق، دون إعطاء وزن إضافي لنوعية الممتلكات العقارية الأساسية أو موقعها، ولا يتضمن سعر العقار المحدد. لا يوجد معلومات عن الفترة يوليو-ديسمبر 2012.

المصدر: تقرير العقارات في قطر - المركز الدولي لمراقبة الأعمال، إصدارات مختلفة.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

ويبدو أن العوامل المحلية، بما فيها الحذر تجاه توقعات الأرباح للمؤشرات الكبرى، وليس العوامل الخارجية، هي التي مارست تأثيراً أكثر أهمية على حركة سوق الأسهم القطرية عام 2012.

العقارات: أصدر مصرف قطر المركزي في يناير عام 2013 مؤشر أسعار العقارات، حيث اعتمدت السنة المالية 2010/2009 (أبريل-مارس) كسنة أساس. ولقد أظهر مؤشر الجديد أن أسعار العقارات نهاية 2012 أعلى بنسبة 5.8% من نهاية 2011 (الشكل 2-16). ولا يزال المعدل الوسطي للمؤشر لعام 2012 وهو 150.2 أخفض بنسبة 22% من الذروة التي شهدها المؤشر في أغسطس 2008 وهي 192.2، ولكنها تدل على انتعاش كبير منذ الأوضاع السيئة لعام 2009. وتعكس هذه الأرقام بشكل عام الأرقام التي يمكن العثور عليها في سوق الإيجارات باستخدام معلومات أسعار المستهلك.

تشير بيانات مؤسسة "بيزنس مونيتور انترناشيونال" الصادرة في النصف الأول من عام 2012 إلى أن الإيجارات الصناعية قفزت بنسبة 78.2% (تغير سنوي)، وارتفعت إيجارات المكاتب بنسبة 10%. وازدادت إيجارات التجزئة بنسبة 39.9% (الشكل 2-17).

أسعار الفائدة والأئتمان

لم يطرأ أي تغيير على أسعار الفائدة الرسمية عام 2012 أو في الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام. حيث بقيت عند المستويات التي وصلتها في أغسطس 2011. فقد بقي سعر الإقراض لليلة واحدة 4.5% وسعر الإيداع لليلة واحدة 0.75%. ونظراً لارتباط الريال القطري بالدولار الأمريكي وحساب رأسمالي مفتوح، فإن سعر الإيداع يرتبط بقوة مع الأسعار الموازية الخاصة بالدولار.

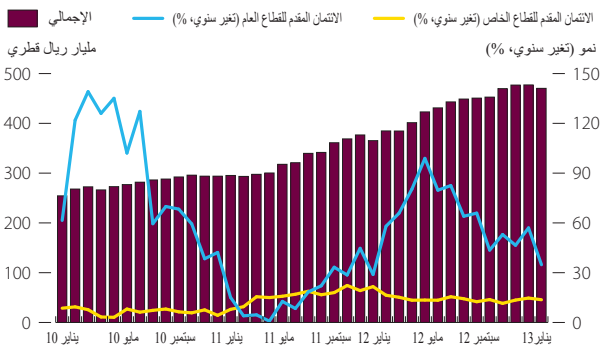
وبسبب النمو القوي في الإقراض لمؤسسات القطاع العام (وتتضمن الحكومة والمؤسسات الحكومية والهيئات شبه الحكومية الشكل 2-18)، فقد ازداد الإقراض الكلي بنسبة 33.5% حتى شهر

الجدول 2-1: الإيراد والإنفاق الحكومي، المخطط والفعلي للسنتين الماليتين 2012/2011 و2013/2012 (مليار ريال قطري)

	FY2012/13		FY2011/12	
	(فعلي)	(موازنة)	(فعلي)	(موازنة)
إجمالي الإنفاق	158.1	178.6	158.9	139.9
إنفاق جاري	116.6	116.5	113.4	81.9
إنفاق استثماري	41.5	62.1	45.5	58.0
إجمالي الإيرادات	231.2	206.3	178.5	162.5
الفائض	73.0	27.7	19.6	22.5

ملاحظة: أرقام الفائض قد تختلف قليلاً بسبب عملية التقريب الحسابي.
المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بناء على بيانات وزارة المالية.

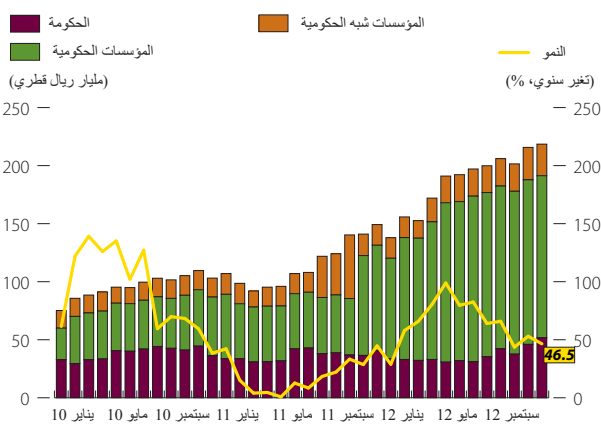
الشكل 2-18: إجمالي الائتمان، ونمو اقراض القطاعين العام والخاص (تغير سنوي، %)



المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي في مارس 2013، وقاعدة بيانات CEIC، تاريخ التصفح 29 أبريل 2013.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

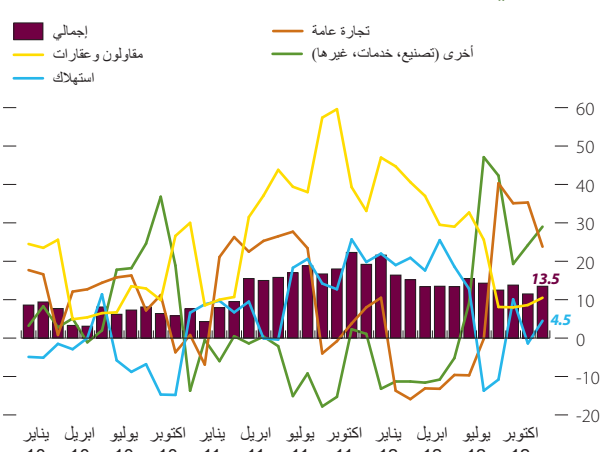
الشكل 2-19: نمو ائتمان المصارف التجارية المقدم للقطاع العام (تغير سنوي، %)



ملاحظة: يشمل القطاع العام الحكومة، والمؤسسات الحكومية (شركات مملوكة بالكامل من الحكومة)، وهيئات شبه حكومية (شركات 50% من ملكيتها للحكومة).
المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي في مارس 2013 وقاعدة بيانات CEIC، تاريخ التصفح 29 أبريل 2013.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 2-20: نمو ائتمان المصارف التجارية المقدم للقطاع الخاص (تغير سنوي، %)



المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي في مارس 2013 وقاعدة بيانات CEIC، تاريخ التصفح 29 أبريل 2013.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

ديسمبر عام 2012 . وشكّل التمويل المقدم من المصارف لمشاريع البنية التحتية الضخمة التي تقوم بها المؤسسات الحكومية معظم هذه الزيادة (الشكل 2-19).

أما إقراض المصارف التجارية للقطاع الخاص فقد كان في ديسمبر 2012 أعلى بنسبة 13.5% من ديسمبر 2011 (الشكل 2-20). وحصل أيضاً تباطؤ ملحوظ في نمو قروض المستهلك في عام 2012، حيث ساعدت الإجراءات الرقابية الصارمة على البنوك التجارية في احتواء الزيادة في قروض المستهلك ولم يتجاوز النمو السنوي في ديسمبر 2012 نسبة 4.5%.

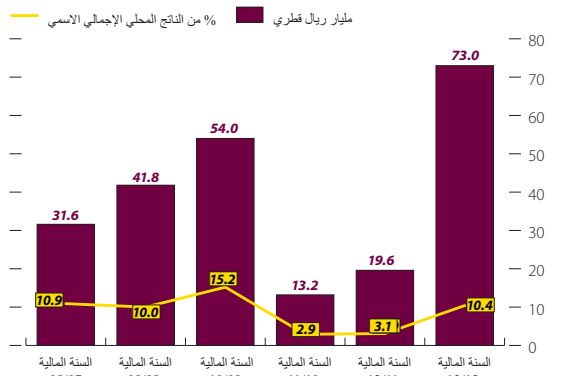
الحسابات المالية

تشير الأرقام الفعلية المحققة للسنة المالية 2013/2012 إلى أن إجمالي الفائض الحكومي (الإيرادات مطروحاً منها مجموع الإنفاق الجاري والاستثماري) قد بلغ 73 مليار ريال قطري (الجدول 2-1 والشكل 2.21 أدناه) بزيادة قدرها 53.4 مليار ريال عن السنة المالية 2012/2011. وقد شكل هذا الفائض نسبة 10.4% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. ونلاحظ أن أرقام الإيرادات المالية المحققة للسنة المالية 2013/2012 أعلى من تلك المخططة في موازنة تلك السنة، والسبب الأساس هو أن أسعار النفط الفعلية في السنة المالية 2013/2012 تجاوزت السعر المعتمد أثناء التخطيط للموازنة وهو 65 دولاراً للبرميل. وبالمقابل، نلاحظ أن إجمالي الإنفاق الفعلي للسنة المالية 2013/2012 أقل بكثير عن الاعتمادات المخططة في الموازنة، وذلك بسبب انخفاض الإنفاق الرأسمالي الفعلي عما خطط له في الموازنة المالية.

الإنفاق الحكومي

نصت موازنة السنة المالية 2013/2012 على زيادة إجمالي الإنفاق بنسبة 27.6% عن موازنة السنة المالية 2012/2011 (وبنسبة 12.4% عن الإنفاق الفعلي لتلك السنة). وكانت كل هذه الزيادة تقريباً من أجل تمويل المشاريع الرأسمالية (بزيادة 36.6% عن حصيلة السنة المالية 2012/2011)، لاسيما في قطاعات النقل، والصرف الصحي، والاتصالات، والبنية التحتية للمرافق العامة، مقابل زيادة متواضعة فقط (2.7%) في الإنفاق الجاري. أما الإنفاق الاستثماري الفعلي للسنة المالية 2013/2012 فقد أنخفض بنسبة 8.8%. أي ما يعادل 4 مليار ريال عن مستواه في السنة المالية السابقة. وكذلك أنخفض بمقدار 20 مليار ريال عما خطط له في موازنة السنة المالية 2013/2012.

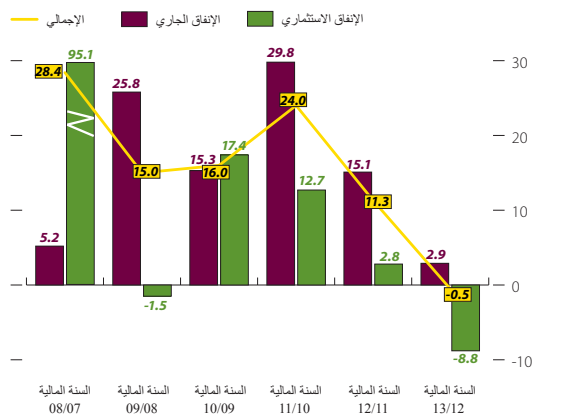
الشكل 21-2: رصيد المالية العامة



ملاحظة: تبدأ السنة المالية اعتباراً من 1 أبريل ولغاية 31 مارس. البيانات الواردة لكل السنوات هي فعلية. المصدر: وزارة المالية.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

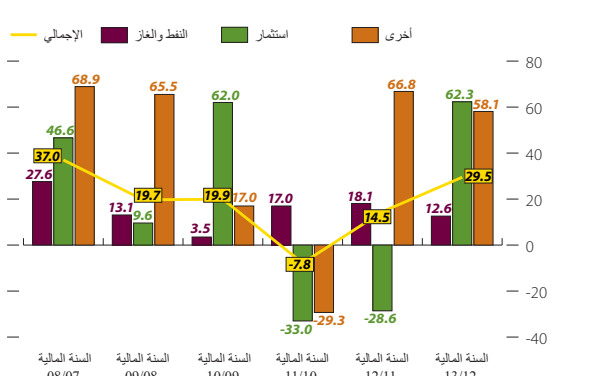
الشكل 22-2: نمو الإنفاق الحكومي (%)



ملاحظة: تبدأ السنة المالية اعتباراً من 1 أبريل ولغاية 31 مارس. البيانات الواردة لكل السنوات هي فعلية. المصدر: وزارة المالية.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 23-2: نمو الإيرادات الحكومية (%)



ملاحظة: تبدأ السنة المالية اعتباراً من 1 أبريل ولغاية 31 مارس. البيانات الواردة لكل السنوات هي فعلية. المصدر: وزارة المالية.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

لقد خصصت 65% من ارقام موازنة 2013/2012 للإنفاق الجاري. وجاء الإنفاق الجاري الفعلي، الذي يغطي الرواتب والأجور، وتسديد الفوائد، والإعانات، والمنح الخارجية، والإنفاق على السلع والخدمات، قريباً من الهدف المخطط إلى حد كبير حيث ازداد بنسبة 2.9% فقط. أما كتلة الرواتب الحكومية، التي ازدادت بشدة في السنة المالية 2011/2010 بعد المزايا الإضافية التي منحت للمواطنين في سبتمبر 2011، فقد ارتفعت بحدود 5%. وبالإجمال، لم تتحقق الزيادة المخططة في الإنفاق للسنة المالية 2013/2012، وبقي نمو الإنفاق الحكومي ضعيفاً (الشكل 2-22).

الإيرادات الحكومية

ازدادت الإيرادات الحكومية في السنة المالية 2013/2012 بنسبة 29.5% مقارنة بحصيلة السنة المالية السابقة (الشكل 2-23). وارتفعت إيرادات النفط والغاز بنسبة 12.5% بفضل ارتفاع اسعار سلة منتجات الهيدروكربون القطرية والزيادة البسيطة في حجمها. وكانت إيرادات النفط والغاز المحققة أعلى من توقعات الموازنة بنسبة 42%.

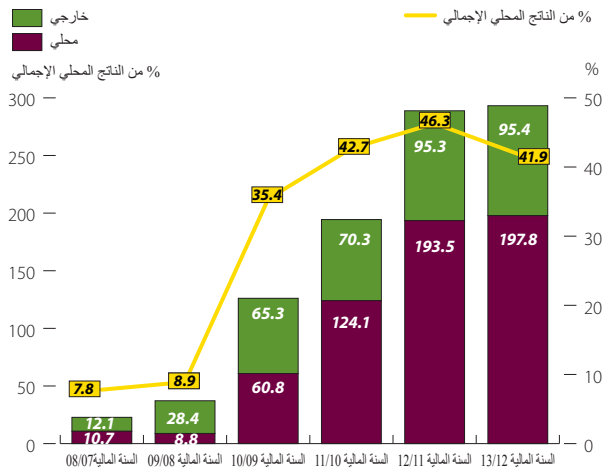
وشهد دخل الاستثمار للسنة المالية 2013/2012 زيادة كبيرة بنحو 60% عن السنة المالية السابقة. وشكلت الأرباح المحولة من شركة قطر للبترول إلى وزارة المالية القسم الأكبر من هذا الدخل إضافة إلى الدخل "الأخرى" بما فيها ضرائب الأعمال والشركات. ويرجع قسم من الزيادة إلى تعديل الإجراءات المحاسبية التي اصبحت الآن تسجل الأرباح المحتجزة لشركة قطر للبترول في حسابات وزارة المالية (بينما كانت في السابق تحفظ في حسابات الشركة).

الميزان المالي غير الهيدروكربوني

يعتبر النفط والغاز موارد قابلة للنضوب ويتعين على دولة قطر يوماً ما أن تبحث عن مصادر دخل بديلة تلي احتياجاتها. إن استبعاد الإيرادات المباشرة للنفط والغاز من مصادر الدخل الحكومي يسمح بتقدير الميزان المالي خارج قطاع الهيدروكربون - أي الفجوة بين إجمالي الإنفاق والإيرادات المالية غير المرتبطة بإنتاج النفط والغاز. ويشير هذا العجز إلى الموارد التي تحتاج إلى تعبئة من مصادر غير هيدروكربونية على المدى البعيد.

تم تقدير العجز في قطاع غير الهيدروكربون للسنة المالية 2013/2012 بمبلغ 55.8 مليار ريال، أي ما يعادل 8% من الناتج الإجمالي المحلي الاسمي وأقل بعض الشيء من عجز السنة المالية 2012/2011. بيد أن بعض الإيرادات التي سجلت تحت بند الاستثمار والضرائب ناجمة مباشرة عن نشاطات جهات تستمد

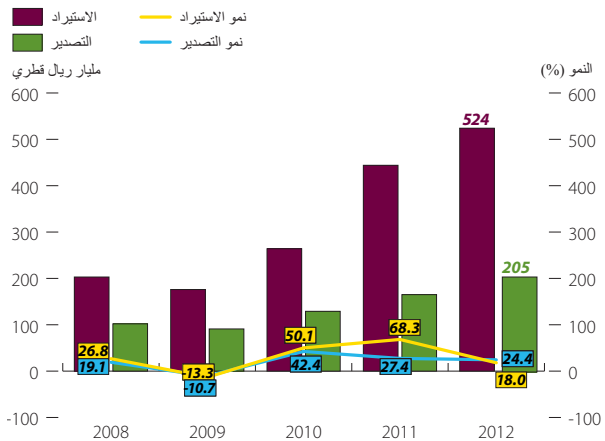
الشكل 2-24: إجمالي الدين الحكومي



ملاحظة: تبدأ السنة المالية اعتباراً من 1 أبريل ولغاية 31 مارس.
المصدر: وزارة المالية.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

الشكل 2-25: إجمالي نمو التجارة (%)



ملاحظة: بيانات عامي 2008 و 2009 تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى قاعدة بيانات قطر لتبادل المعلومات (<http://www.qix.gov.qa/>)

أما بيانات الأعوام 2010 و 2011 و 2012 فهي تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى بيانات ميزان المدفوعات في مصرف قطر المركزي. (<http://www.qix.gov.qa/>)

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

دخلها من إنتاج النفط والغاز. فإذا استبعدنا هذه الإيرادات أيضاً سيصبح عجز قطاع غير الهيدروكربون أكبر.

الدين

ارتفع الدين الحكومي في السنة المالية 2013/2012 ليلبلغ 293.2 مليار ريال غير الضمانات، أي 41.9% من الناتج الإجمالي المحلي الاسمي (الشكل 2-24). ولم تحصل أي زيادة في الالتزامات الخارجية للحكومة طوال السنة المذكورة، والزيادة الطفيفة في الدين الداخلي جاءت من الاستمرار في برنامج إصدار السندات المحلية على شكل سندات خزينة. وبما أن الحكومة تملك فوائض ضخمة فلا حاجة لاستخدام مثل هذه التأمينات للعملة المحلية لتمويل الموازنة، بل تستخدم للمساعدة في دعم تنمية السوق المحلية لرأس المال. (إن تقديرات الدين الحكومي لا تتضمن الاقتراض الداخلي أو الخارجي بالعملة الصعبة من قبل المؤسسات شبه الحكومية، والذي ازداد بشكل حاد عام 2012 - انظر فقرة "أسعار الفائدة والائتمان" أعلاه.

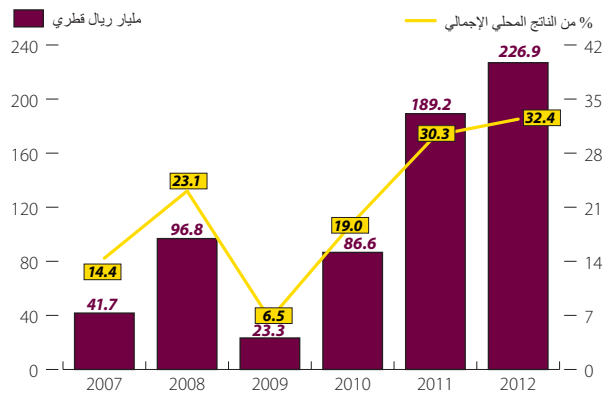
التجارة واحتياطيات العملات الأجنبية

تظهر التقديرات الأولية أن دولة قطر سجلت مرة أخرى فائضاً تجارياً ضخماً عام 2012 (45.5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي) وهو أعلى قليلاً من فائض عام 2011 (44.7%). وكان ارتفاع أسعار الغاز المسال هو العامل الرئيس في زيادة قيمة الصادرات بنسبة 18.0% قياساً لعام 2011. أما المستوردات فقد زادت بمعدل أكبر من الصادرات (24.4%) ولكن قيمتها الاجمالية أقل بكثير من قيمة الصادرات (الشكل 2-25).

وبقي فائض الحساب الجاري كبيراً عام 2012 (الشكل 2-26 أدناه)، فقد ازداد عن عام 2011 بمقدار 37.7 مليار ريال مرتفعاً من 30.3% إلى 32.4% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وكما في السنوات السابقة، عوض الفائض التجاري الكبير العجز في حساب الخدمات (50.9 مليار ريال) وحساب الدخل (44.2 مليار ريال). وكما في عام 2011، يعود العجز المزدوج في حسابي الدخل والخدمات بشكل رئيسي إلى تدفقات التحويلات (أرباح وأجور) إلى خارج البلد. ويشكل تقدير فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء لحصة الدخل المستحقة لجهاز قطر للاستثمار تعويضاً جزئياً عن هذه التدفقات. وقدر إجمالي دخل الاستثمار عام 2012 بقيمة 23.7 مليار ريال، أي أعلى بمقدار 1.3 مليار ريال عن مستواه عام 2011.

الجزء الثاني: الأفاق الاقتصادية 2013 - 2014

الشكل 2-26: الحساب الجاري



ملاحظة: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالاستناد إلى بيانات ميزان المدفوعات في مصرف قطر المركزي.
المصدر: مصرف قطر المركزي.

(<http://www.qcbgov.qa/English/Publications/Statistics/Palace of Payments/Pages/default.aspx>).

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

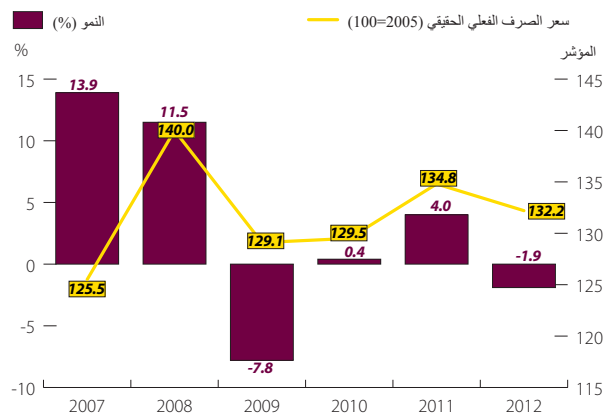
بلغت احتياطيات العملات الأجنبية في مصرف قطر المركزي 120.4 مليار ريال مع نهاية ديسمبر 2012 مرتفعة بذلك عن العام السابق بمقدار 59.5 مليار ريال. ويعكس هذا التضاعف في الاحتياطيات عام 2012 قرار مصرف قطر المركزي بتخصيص حصة متزايدة من الفائض لأصول العملات الأجنبية السائلة قصيرة المدى.

معدلات التبادل التجاري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي

يمثل سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER) مقياساً لتنافسية منتجات بلد ما في الأسواق العالمية. فهو يرصد الحركة في سعر الصرف الفعلي الاسمي ويعدّلها وفق تغير معدلات تضخم الأسعار بين بلد وآخر.

وتشير تقديرات فريق الوزارة إلى أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي تراجع بنسبة 1.9% عام 2012 (الشكل 2-27)، لأن قيمة الدولار، الذي يرتبط الريال القطري به، تراجعت أمام قيمة عملات كبار شركاء قطر التجاريين. كما ساهم التضخم المنخفض في قطر (وهو أدنى من التضخم لدى كبار الشركاء التجاريين) في تراجع سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

الشكل 2-27: مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي (100 = 2007)



المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

انقر هنا للحصول على بيانات الرسم البياني

